



PROVISIONAL

A/36/PV.78

7 December 1981

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(العراق)

السيد كتاني

الرئيس :

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٢] (تابع) :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية

(ج) تقرير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

81-62763/A

أفتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٥٥مواصلة نظر البند ٣٢ من جدول الأعمالسياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/36/22 و Add.1 و 2)
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية
- (Corr.1 و A/36/36)
- (ج) تقرير الأمين العام (A/36/619)
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/36/719)

السيد رابيتافيكيا (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : من الطبيعى انه بعد خمسة وثلاثين عاما من النقاش ، فاننا نميل الى أن نعتمد على الذاكرة وأن نحصر الفصل العنصرى فيصبح مجرد مسألة حقوق انسان يكتفى بتقديم المساعدة الشفوية اليها دون أية تطبيقات سياسية أو عملية . ولكنه يكون انحرافا عن الحق بالنسبة الينا أن نقيس الفصل العنصرى الذى أدبنا عالميا بغيره من المظاهر الأخرى للظلم بحجة أننا ربما استطعنا فيما يسمى بالمجتمع متعدد الأطراف أن نضطلع بمسؤولياتنا وراء قناع حسن النية بغض النظر عن اعتراضات الأقليات المعنية .

ان المساواة تعني ، أننا يجب أن نقبل - رغما عن الادعاءات التى على النقيض من ذلك - ان تقدا لم يحرز يعكس رغبة المجتمع الدولى في تصوره الواسع لايجاد مساواة في الأجناس وعدالة وحرية وسلم في جنوب افريقيا . ولكن كما قلت ، فانه لم يلاحظ خلال العام الماضى أى تقدم نحو هذه الغاية ، ان ان سياسات الفصل العنصرى تستمر في وحشيتها وضراوتها كما كانت في الماضى رغم الحقيقة التى أعلنها بعض رجال الصحافة والتي مفادها ان بعض التفسيرات الملموسة قد تمت ولكن اتضح أنها ليست سوى مناورات دعائية .

أما بالنسبة للمسجونين السياسيين الموجودين في سجن روين أيلند وفي سجون أخرى في جنوب افريقيا والنسبة لأولئك المحكوم عليهم بمختلف تدابير النفي والابعاد والنسبة للعمال ممن

النساء والأطفال المطرودين بواسطة الشرطة في الضواحي غير الصحية للمدن الكبيرة حيث كانوا يأملون في أن يعيدوا بناء أسرهم ويجمعوا شملها والنسبة لقادة النقابات العمالية وللطلبة ولرجال الدين الذين راحوا ضحايا القبض التعسفي والسجن دون محاكمة ولجميع أولئك المستغلين الذين يعيشون على هامش مجتمع الرفاهية في جنوب افريقيا ولكل هذا الشعب الذي حرم من حقوقه ومن كرامته ، فان وجه الفصل العنصري لم يتغير لأنه ليس مجرد شيء تافه أو بسيط بل هو عمل غير انساني .

ان النظام العنصرى في الواقع ينفذ خطته لتقطيع الروابط بين الأغلبية الافريقية وبين جنوب افريقيا ، ويعتزم في الرابع من كانون الأول / ديسمبر أن يعلن استقلال ما يسمى بالسسكاى ، وهو بانتويستان جديد مثل ترانسكي وفندا وسيواتاتسوانا التي أعلن استقلالها من قبل وكلها أمور شجبتها جميع الدول الأعضاء .

وفي نفس الوقت ، فان بريتوريا تدعم أجهزتها العسكرية القمعية وقد زادت من ميزانيتها لهذا الغرض بما يبلغ ٣٠ في المائة . ان الهدف الذى ذكره القادة العسكريون في جنوب افريقيا ليس فقط تعزيز وسائل قمعهم الداخلى الذى يعتبر الجبهة الأولى لمعركتهم ولكن لتنظيم جبهة ثانية لمنطقة الحدود الشمالية الشرقية . فاذا كانت هذه هي الطريقة التي يفكر بها القواد العسكريون فلماذا لا يفكرون منذ الآن في اقامة جبهة ثالثة لمواجهة أى دعم ممكن تقدمه من جانب البلدان الافريقية المجاورة ، ولماذا لا تكون هناك جبهة رابعة لتوفير مزيد من الحماية من جهة جنوب الأطلسي ؟ ولذلك فان القلعة العنصرية في جنوب افريقيا لن يكون من الممكن مهاجمتها عن طريق الضمانات التي تقدم اليها من جانب بعض الدوائر الغربية ، ولا يمكن لجهد أقل من دولي أن يتغلب على هذه الجبهة الرباعية التي أقامها العنصريون في نظام جنوب افريقيا وحلفاؤهم في مواجهة اتفاق الرأى الدولى .

وازاء هذا التحدى المنظم ، فقد لاحظنا باهتمام مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى :

” تعبئة قومية متزايدة ضد الفصل العنصرى وجميع مظاهره من قبل سكان جنوب افريقيا المقهورين على أمرهم . . . وأحرز النضال المسلح الذى تشنه حركة التحرير الوطنية تقدما هاما ” . (4/36/22, para. 251)

ولكن مهما بلغ اعجابنا بشجاعة وروح التضحية التي يتحلى بها المدافعون عن الحرية واذا ما سلمنا بأن هؤلاء المدافعين عن الحرية يجب في النهاية أن يكونوا أول القادة المسؤولين عن تحرير أنفسهم ، فان نجاح كفاحهم وجهودهم يعتمد على التضامن الدولى الذى يجب أن يتجلى في جميع المجالات السياسية والديبلوماسية والمادية والعسكرية . ولا يمكن لأحد أن يدعي أن أعضاء الغالبية في جنوب افريقيا يمكنهم وحدهم أن يجابهوا تحدى الفصل العنصرى وأن يناضلوا للقضاء عليه .

ان التضامن الذى يجب أن يقدم الى الشعب في جنوب افريقيا ، انما ينشأ من نطاق كفاح هذا الشعب الذى تم التعبير عنه بالعبارات التالية في اعلان برلين الذى اعتمد في الحلقة الدراسية التي عقدت مؤخرا :

"ولهذا فان الأهالي المضطهدين في جنوب افريقيا وناميبيا يناضلون لا من أجل تحقيق الحرية لشعبهم ودولتهم فحسب ، بل من أجل الانسانية جميعا .
"ونيل الحرية في جنوب افريقيا وناميبيا هو المهمة الرئيسية المتبقية لضمان تحرر افريقيا الكامل بعد قرون من المهانة والاضطهاد والاستغلال ؛ ولضمان افول عهد الاستعمار الفاجع في العالم ، والوصول بالجهود المبذولة للقضاء على جريمة العنصرية والتمييز العنصرى الى نقطة تحوّل " . (A/36/496 Annex I, p.1)

ان هذا التضامن يجب أن يأتي أيضا من الوعي بأنه فقط عن طريق العمل الحاسم من جانب الأمم المتحدة ، نستطيع أن نمنع وقوع ما يخشاه العالم أجمع ، وهو اندلاع حرب في الجنوب الافريقي لا تعرض للخطر الأجناس فحسب بل والأيدولوجيات أيضا .

ان التدابير القاسية التي يمكن للنظام العنصرى أن يفرضها للابقاء على سيطرته على المنطقة ليست موضع شك . ان الغارات المسلحة التي يشنها عملاء جنوب افريقيا على زمبابوى وموزامبيق ضد المكافحين من المجلس الوطني الافريقي وأعمال العدوان المتكررة ضد أنغولا والاحتلال غير المشروع لناميبيا واستخدام هذا الاقليم كقاعدة للعدوان على الأراضي المجاورة ، كل ذلك يظهر مدى استهانة هذا النظام العنصرى بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي ، فيما يتعلق باحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي الدول .

ومؤخرا ، فان قيام عصابات المرتزقة التي تتمركز في جنوب افريقيا بمحاولة انقلاب يائسة في سيشيل وتفقرها على اثر فشل محاولتها الى جنوب افريقيا ، يقدم دليلا جديدا على طبيعة النظام العنصرى في جنوب افريقيا . وطالما بقيت هذه الطبيعة ، فان جنوب افريقيا ستظل تشكل تهديدا للبلدان الافريقية وأرضا خصبة لاعداد المؤامرات والأعمال التي تهدف الى زعزعة استقرار تلك الحكومات التي لديها القدرة الكافية على معارضة الفصل العنصرى والعنصرية والاستعمار والامبريالية .

ان الجبهة الثالثة التي أشرت اليها في بداية كلامي ليست بالشيء الافتراضي . ان الانكار الفاضح من جانب قواد بريتوريا لتجنيد وتدريب قوات المرتزقة وللتسهيلات المقدمة اليها للانتقال

من بلد الى آخر لن يفيدها في شيء . وبالنسبة لجنوب افريقيا ، لولا أن قوات الدفاع الشعبي في سيشيل التي قاومت بعنف تلك المحاولة وهزمت المعتدين وردتهم على أعقابهم لأصبح هؤلاء المرتزقة من المغاوير . من يستطيع أن يعتقد أن نظام جنوب افريقيا سوف يعاقب بناءً على طلب المجتمع الدولي من جانب هؤلاء الذين يخدمون ما يسمى بالعالم المتحضر عن طريق استغلالهم في كاتانجا وأنغولا وموزامبيق وسيشيل .

فإذا ما كنا بصدد الحديث عن التضامن مع الشعب المقهور في جنوب افريقيا ، فذلك لأننا نعتقد أن مصلحة المجتمع الدولي تكمن في ذلك . وهذا يعني التعاطف مع ارادة التفسير التي يتطلع اليها ضحايا الفصل العنصرى ، وهذا التعاطف بالضرورة يؤدي الى مقاومة كل ما من شأنه أن يدعم القوة العنصرية .

وفي هذا السياق ، فان سياسة الردع التي ينادى بها البعض لحمل النظام العنصرى على التخلي عن سياسته لا يمكن أن تلقى معارضة ، ولكن يمكن أن تكون موضع معارضة وبحكم عليها بالفشل اذا ما اقترنت بتعاون مفرط بهدف ضمان المصالح الاقتصادية للأقلية البيضاء ولتعزيز القدرة العسكرية والنووية للنظام العنصرى واختصار لتعزيز قدرته في مواجهة الضغط الدولي . ولا يمكن أن تكون هناك سياسة مقنعة يمكن أن يوثق بها ، اذا كانت تخدم تهرب الدول المعنية من الاعتراف بأن النظام العنصرى له دور يقوم به في اتفاق الرأى الاستراتيجى القائم في منطقتنا . ولا يمكننا أن نتساءل عن السبب في عدم امكانية تفادى مثل هذا الاستنتاج اذا ما نظرنا الى ما يلي : المحادثات المتعلقة بانشاء حلف جنوب الأطلنطي ؛ والزيادة في عدد الملحقين العسكريين الذين يرسل بهم الى بريتوريا من جانب بلد واحد ؛ والزيارات التي يقوم بها خبراء في العلوم النووية الى جنوب افريقيا ؛ واحراز جنوب افريقيا لليورانيوم المشرى رغم أن برنامجها النووى لا يخضع ل ضمانات الأمن التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ان التضامن الكامل مع الشعب المقهور في جنوب افريقيا ، أو المجاهرة بالتضامن مع النظام العنصرى هو الذى يفرق بيننا ، وهذه الفرقة هي التي تمنع المجتمع الدولي من أن يعمل بحزم وفاعلية للقضاء على نظام الفصل العنصرى .

ان حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية التي تشارك مع زامبيا وسوازيلند والتعاون مع الأمم المتحدة في وضع برنامج اعلامي خاص ضد الفصل العنصرى قد اختارت طريقها ، وهذا الاختيار يتسم بطابع الواقعية والعملية .

ان وفد بلادى يؤيد توصيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الواردة في الوثيقة (A/36/22) وكذلك خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر باريس بشأن الجزاءات . ان الفصل السابع من الميثاق الذى اعتمد عليه في توقيع الحظر الالزامى على الأسلحة يجب ان يعتمد عليه أيضا في مقاومة تحديات نظام الفصل العنصرى ضد الأمم المتحدة .

وفي الوقت الذى نجد فيه المؤتمر الوطني الافريقي يستعد للاحتفال بالعيد السبعين ، نوجه له تهانينا الخاصة اعترافا منا بدوره في قيادة كفاح التحرير في جنوب افريقيا كما نوجه تحية للمكافحين الذين دفعوا حياتهم ثمنا لحريتهم وللقضاء على الفصل العنصرى .

ان ميثاق الحرية الذى يلهم المكافحين في جنوب افريقيا يدل على شرعية كفاحهم ويضمن لهم النصر المحتم ضد القهر . ان مهمتنا التي ترتبط بها كمجتمع دولي هي مساعدة هؤلاء المكافحين لكي يترجموا الى واقع رؤيا المجتمع الديمقراطي الواردة في هذا الميثاق .

وفي الختام فان وفد بلادى ينضم الى جميع الذين أعربوا عن امتنانهم لأعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ولا سيما رئيسها السيد مايتاما سولي ، أولئك الذين وضعوا تحت تصرف الجمعية معلومات مفيدة حول الوضع في جنوب افريقيا . ولا شك أن التوصيات الواردة في تقرير اللجنة تعتبر علامة هامة على طريق دعم الكفاح ضد الفصل العنصرى .

السيد محمد ساسى (الجمهورية العربية الليبية) : بسم الله الرحمن الرحيم ،

عرفت المنظمة الدولية منذ انشائها شرور سياسة الفصل العنصرى التي يمارسها نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، فقد حظيت هذه المسألة بمناقشات مستفيضة وعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات والندوات ، أجمعت كلها على نيل سياسة العنصرية البغيضة .

انه لمن مأساة القرن العشرين الذي تمكن فيه الانسان من تحقيق معجزات في جميع
الميادين ، ووصل الى قمة التقدم العلمي والتقني سخره لرفاهيته وازدهاره ، ومع ذلك نجد الشعب
الافريقي في جنوب القارة محروما من أبسط حقوقه المشروعة ويتعرض الى ممارسات لا أخلاقية تتنافى
وكرامة الانسان لم يشهد التاريخ المعاصر مثيلا لها .

ان نظام بريتوريا الذي قام على أسس عنصرية بسن قوانين وتشريعات تفرق بين الأجناس بسبب
اللون والأصل والعرق ، مكن من خلالها الأقلية البيضاء من فرض سيطرتها على السكان الأفارقة
الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا - نجد هذا النظام - يتعدى الى يومنا
هذا ارادة المجتمع الدولي ضاربا عرض الحائط بكل القيم الانسانية مخالفا ميثاق الأمم المتحدة ،
الذي يعبر عن آماني وآمال وطموحات البشرية .

ان ما يجري في جنوب القارة الافريقية من انتهاك لأبسط المبادئ الأساسية لحقوق الانسان
في الاعتراف بآدميته ، لوصمة عار في جبين الانسانية ، ان حقوق الشعب الافريقي تنتهك كل يوم على
مرأى وسمع من المجتمع الدولي ويتعرض فيها الى ممارسة أشنع أنواع الظلم والاضطهاد والاستغلال .
يعلم الجميع أن في جنوب افريقيا يشكل الوطنيون أكثر من ٧٥ في المائة من السكان يعيشون بصفة
دائمة في البانتوستانات وعلى مساحة لا تتعدى ١٣ في المائة من المجموع الكلي لمساحة أرض جنوب
افريقيا ، في حين يعيش المستعمرون البيض على مساحة تتعدى ٨٧ في المائة من الأرض تنتج أكثر من
٩٧ في المائة من الدخل ، وقد خلقت كل هذه التناقضات جوا غير طبيعي ، يضطرب فيه الافريقي الى
الهجرة طلبا للعمل في المناجم والمزارع والمصانع التي يملكها الأبيض ، ويعامل فيها الافريقي صاحب
الحق كأجير ويستغل كيد عاطة رخيصة ، وينكر عليه حقه في التمتع بخيرات أرضه . ان الفقرة التاسعة
في بيان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المرفق الثاني عكست جليا الممارسات التي تستغل
فيها الأقلية البيضاء الأكثرية السودا ، وسن القوانين الجائرة مما يحقق رفاذية الأقلية البيضاء ،
واستغلال الموارد الطبيعية والطاقة البشرية للمواطنين ، واعطاء ذلك الصبغة القانونية مما يفسد
انتهاكا صارخا لكل ما عرفته البشرية من قيم ومبادئ .

ان كل من في هذه القاعة يدرك جيدا بأن النظام العنصرى في جنوب افريقيا يحظى بتأييد ومساندة الدول الغربية ، ومشكل خاص الادارة الامريكية لاستمرار وجوده . وفي حين تتشدد هذه الادارة بالمدنية والحضارة ، وان تشريعاتها قد كفلت أقصى متطلبات حقوق الانسان ، وتدعوى نيتها للفصل العنصرى ، فانها من جهة أخرى لا تتورع عن دعمها لهذا النظام العنصرى ، سواء هنا بالأمم المتحدة والكل يتذكر كم من قرارات تتعلق بايجاد الوسائل لاقصاء سياسة الفصل العنصرى وقرارات تتعلق بحق تقرير المصير لشعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا وادانة ما يقترفه هذا النظام من أعمال عدوانية ضد دول المواجهة وخاصة انغولا ، لم توضع موضع التنفيذ بسبب ممارسة الادارة الامريكية لحق النقض ، مما جعل الأمم المتحدة تقف موقف المتفرج ازاء سياسة الفصل العنصرى والممارسات اللاانسانية التي يرتكبها النظام العنصرى في جنوب افريقيا ضد اخواننا الافريقيين ، أو سواء بتقديم كل أنواع الدعم مباشرة أو عن طريق شركاتها الاحتكارية . وقد أوضح وفد بلادي خلال بيانه حول ناميبيا أوجه التعاون بين الادارة الامريكية والنظام العنصرى في جنوب افريقيا في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية .

لقد ساهمت الأمم المتحدة بقدر وافر في التنديد بالسياسة العنصرية البغيضة ، وكشف اساليبها ، واتخذت مناقشات الجمعية العامة لهذا البند منعطفا ايجابيا في الدورة السابعة عشرة عندما انشأت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وكانت لمناقشات الأمم المتحدة لهذه القضية آثارها لتتویر الرأي العام العالمي بالسياسة العنصرية البغيضة لجنوب افريقيا ، وأسهمت بفعالية في التنويه بكفاح الشعب الافريقي في نضاله البطولي العادل ورفضه للممارسات اللااخلاقية التي تمارس ضده ، واتخذت عدة مبادرات لرفض هذه السياسة ، منها اقرار الاتفاقية الدولية لمعاقبة مرتكبي جرائم الفصل العنصرى ، ودعوتها في الدورة التاسعة والعشرين لحركتي تحرير جنوب افريقيا المعترف بهما من منظمة الوحدة الافريقية ، الى الاشتراك بصفة مراقب في مناقشات اللجنة السياسية الخاصة بشأن الفصل العنصرى ، ورفضها في الدورة ثامنها وثائق تفويض جنوب افريقيا ، ثم مناقشة هذا البند مباشرة في الجمعية العامة منذ الدورة الحادية والثلاثين . وبالرغم من مرور خمس سنوات على اصدار مجلس الأمن لقراره ٤١٨ (١٩٧٧) حول فرض حظر الأسلحة على جنوب افريقيا تطبيقا لنص المادة السابعة من الميثاق، الا أن الدول الغربية والادارة الامريكية بشكل خاص لم تعر أى اهتمام

على الاطلاق لتنفيذ هذا القرار ، عاقدة العزم بذلك على مواصلة زيادة صادراتها العسكرية والاستراتيجية لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . بل ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا اتجه الآن لاكتساب الأسلحة النووية ، بالاضافة الى تكديس الأسلحة واستعمالها في عدوانه ضد شعب جنوب افريقيا وناميبيا والدول الافريقية المجاورة ، بل وتعداها الى الدول الافريقية الاخرى ، ان قامت مرتزقة نظام الفصل العنصرى بشن عدوان فاشل على جمهورية سيشيل الصديقة . ويدين وفد بلادى بشدة هذا العدوان الغاشم ، ويطالب الأمم المتحدة بردع هذا النظام بأقصى العقوبات بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . ويعتبر وفد بلادى هذا العمل تهديدا خطيرا لافريقيا ، وللسلم والأمن الدوليين . ومن ناحية أخرى فان وفد بلادى مقتنع بأن فرض الحظر النفطى على جنوب افريقيا يشكل خطوة هامة من مجالات الاجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لمحاربة العنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى ، وان بلدى كعضو في منظمة الدول المصدرة للنفط تعمل جنبا الى جنب مع بقية الدول الاخرى النفطية لتطبيق القرارات المتعلقة بفرض الحظر النفطى على هذا النظام .

ان الوضع في جنوب افريقيا يتسم اليوم بتصاعد كفاح الشعب الافريقي ويحقق الانتصارات ، سواء في الداخل أو على المستوى الدولي ، وعلى الشعوب المحبة للسلام والمنظمة الدولية ، أن تقف مساندة ومؤازرة لنضاله ، وان تمده بالدعم اللامحدود لتمكينه من مواصلة كفاحه ضد شرور العنصرية . ان السكان الأصليين ، بقيادة حركات التحرر ، لقادرون على الاستمرار في مواجهة المحسن التي يتعرضون لها من القتل الجماعي الى التشريد ، والتعذيب ، وممارسة كل أنواع القمع الذي تمارسه الأقلية البيضاء ، وقد أوضح تقرير مجلس ادارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا في فقرته الخامسة والسادسة الى الوضع الخطير السائد في تلك المنطقة ، وأن المجتمع الدولي مدعو اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، للوقوف بجانب الشعب الافريقي المناضل ، لاسترداد حقوقه المشروعة المغتصبة في أرضه ووطنه ، بكل الوسائل المشروعة التي أقرها المجتمع الدولي بما في ذلك الكفاح المسلح . اننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم العون الأدني السياسي والمالي الى حركات التحرر المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز .

ان وفد بلدي لا يفوته بأن ينوه بالمؤتمرات الدولية التي عقدت في هذا المجال للتضامن مع الشعب الافريقي ، ومنها مؤتمر التضامن مع شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا بباريس خلال هذه السنة . ان الاعلان والبرنامج المنبثق عن هذا المؤتمر أكد لنا عزم المجتمع الدولي رفضه للعنصرية ، ومواصلة السير للقضاء عليها وفرض العقوبات الشاملة على هذا النظام ، وكذلك رفض المزايدات من طرف الدول الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الادارة الامريكية التي تؤيد النظام العنصري في جنوب افريقيا .

في الوقت الذي أجمع فيه الرأي العام العالمي على ادانة التعاون مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ، فان تعاوننا وثيقا ومنظما قائم بين نظام بريتوريا العنصري والكيان الصهيوني العنصري في فلسطين المحتلة . ان الوشيقة (A/33/22/Add.1) والتي تحتوى على التقرير الخاص الأول للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، بخصوص التطورات الأخيرة في العلاقات بين النظامين العنصريين في بريتوريا وفلسطين المحتلة ، وأقتبس بشكل خاص الفقرة الأولى من المقدمة والتي تفيد :

” يشكل التعاون المستمر والمزايد بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، وما له من آثار

خطيرة على تنمية قدرات جنوب افريقيا العسكرية والنووية مسألة تثير القلق لدى اللجنة الخاصة

لمناهضة الفصل العنصري . وعلى الرغم من الادعاءات بعكس ذلك ، فان التعاون قد أصبح منتظما ، ويشمل مجموعة واسعة من العلاقات السياسية، والعسكرية ، والنووية، والاقتصادية، والثقافية” .

ان أوجه التشابه والتطابق بينهما لا يخفى على أحد ، فكلاهما قام بطرد السكان الأصليين من أراضيهم ، وعلى أسس عنصرية، وقوانين تشريعية تفرق بين المهاجرين وسكان البلاد الأصليين . ان كلا النظامين يمارسان سياسة القمع والارهاب ضد السكان الأصليين في محاولة لطمس كفاحهم ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل تعداه الى مهاجمة الدول المجاورة للنظامين بدعوى ملاحقة المناضلين الشرفاء . ان الوثيقة المشار اليها ، وخاصة الفقرة الثامنة ، قد عكست بجلاء أوجه التعاون ، وبشكل خاص التعاون العسكري النووي بين الكيان العنصري والكيان الصهيوني العنصري، الأمر الذي يشكل خطرا على القارة الافريقية، والمنطقة العربية والعالم بأسره .

أما الفقرة الثالثة عشرة فهي تعكس بوضوح نوايا النظام العنصري الصهيوني في مساعدة نظام الفصل العنصري من أجل زعزعة أمن واستقرار الدول المؤيدة لكفاح الشعوب في حق تقرير مصيرها من سيطرة الأنظمة العنصرية والصهيونية .

ان مساعدة الكيان الصهيوني لنظام بريتوريا ، لتدريب قوات التمرد لما يسمى بحركة يونيتا ، بفرض شن عدوان على أنغولا ، من شأنه أن يهدد الأمن والسلام في منطقة الجنوب الافريقي والقارة الافريقية بأكملها .

ان موقف بلادى حول سياسة الفصل العنصرى صريح وواضح ، وسأكتفي بأن أذكر بأن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية منذ قيام ثورة الفاتح من ايلول /سبتمبر العظيمة ، تعتبر النظام العنصرى في بريتوريا نظاما غير شرعي وغير قانوني . أما ممارسات هذا النظام الفاشي ، وفي مقدمتها الفصل العنصرى ، فقد سبق لنا مرارا أن كشفناها . ولقد عملنا بالتعاون مع بقية الأمم المحبة للعدل والسلام على ايقاظ الضمير العالمى من أجل العمل على ايقاف تلك الممارسات والتي عبرت عنها قرارات الأمم المتحدة بأنها جرائم ضد الانسانية . كما أن بلادى طالما أدانت الدول التي تقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية لنظام الفصل العنصرى والنظم العنصرية الأخرى ، وفي مقدمتها النظام الصهيونى . وطالما دعت بلادى الى ضرورة العمل لجمع الطاقات لنتمكن من القضاء الكامل على هذه الأنظمة التي خلقتها الامبريالية الغربية ظلما وهتانا .

ان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية طبقت كافة القوانين الخاصة بمقاطعة الأنظمة العنصرية ، ووقلت أجواءها ومياهها على الطائرات والسفن التي تتعامل مع الأنظمة العنصرية مهما كانت جنسيتها .

وأخيرا لا يفوتني أن أتقدم نيابة عن وفدى بتقديرنا الكبير والبالغ للمجهودات التي تبذلها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وتقديرنا الكبير لرئيسها ممثل نيجيريا الشقيقة .

السيد أومارو (النيجر) (الكلمة بالفرنسية) : انني ان أخطب الجمعية لأول مرة من هذه المنصة منذ افتتاح هذه الدورة أود أن أوجه لكم أحر التهناني بمناسبة انتخابكم وتقدير وفدى الخالص للطريقة الممتازة التي تديرون بها مناقشاتنا .

اسمحوا لي أيضا أن أقدم تهاني الحارة لأخيينا الحاج يوسف ميتاما سولي الممثل الدائم لنيجيريا ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لما بذله وما بذلته بلده من جهود من أجل تحرير جنوب افريقيا وتامبيا . ان التقرير الذى قدمه لنا يتضمن التوصيات ذات الصلة ويعتبر وثيقة لها أهميتها في مجال تحليل مشكلة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

ان رئيس النيجر صاحب السعادة الكولونيل سيني كونتشي عندما تحدث عن الجنوب الافريقي في خطابه أمام هذه الجمعية في ٥ تشرين الأول /اكتوبر من هذا العام ، وبصفة خاصة بعهد أن

تناول موضوع ناميبيا وطالب باستقلالها الكامل والمماثل في إطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قال :

” ولكن المشكلة مع جنوب افريقيا لن تحل بطريقة تلقائية ، لأن هذا البلد يشمل دائما موطن العنصرية ، وعدم التسامح والمهانة . ان الفصل العنصرى الذى يمارس هناك بعنف شديد هو أمر غير انساني ولا يمكن ل انسان ، أو لبلد ، أو لشعب أن يشعر بالراحة طالما تتابعت بشكل متزايد ودون انقطاع أعمال التعذيب والاضطهاد والاذلال والسجن التمسفي والنفي كأسلوب يومي للحياة بالنسبة للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، والذين يدعون بشجاعة ثمن جريمتهم الوحيدة وهي لونهم الأسود ، ورغبتهم في ان يكونوا جزءا هاما وهيوييا من البشرية ” . (A/36/FV.25,P.23/25)

ان هذا التقدير واضح . ويسرني أن أنتهز هذه الفرصة لكي اذكركم به في إطار بحثنا لبند جدول الأعمال بعنوان ” سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا ” .

ان النيجر تدين الفصل العنصرى كما يدينه المجتمع الدولى ما بقى في جنوب افريقيا . ان هذه الادانة تزداد يوما بعد يوم وتزداد فاعليتها في عزل نظام جنوب افريقيا ، الذى أقصته الانسانية من صفوفها بادانته عالميا .

لقد اعتمدت جمعيتنا وكل مرة بأغلبية كبيرة ما لا يقل عن ثمانية عشر قرارا بخصوص نظام الفصل العنصرى وبخصوص تصلف ووحشية القائمين على هذا النظام ومظاهره القبيحة . لذلك فقد ناشدنا المجتمع الدولى وناشدنا جميع الحكومات والمنظمات المحبة للسلام والحرية حتى تتضافر جهودها وتكثف أعمالها لزيادة الضغط الدولى على نظام بريتوريا ولا سيما عن طريق مقاطعة هذا النظام في جميع المجالات ولا سيما في المجالات السياسية ، والدبلوماسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والعسكرية والرياضية ، والسياحية ، والنووية والبتروولية . وطالبناها أيضا بأن تسهم في وقف وانهاء جميع الاستثمارات والمعاملات المالية التى يمكن أن تساعد جنوب افريقيا في الحفاظ على قدرتها على مقاومة الضغوط الدولية .

كذلك طالبنا بالافراج الفوري عن جميع المسجونين السياسيين من أمثال نيلسون مانديلا الذين يلقي بهم بخير حق في سجون جنوب افريقيا ، وفي الوقت نفسه القضاء بصورة عامة ونهائية على جميع المحاكمات القادمة أو التي يسير العمل بها طبقا لقوانين القمع المحلية ضد المكافحين من أجل الحرية الذين يجب أن يكون وضعهم القانوني على الأقل هو وضع مسجونني الحرب .

ولا عظيم الرأي العام العالمي بالوجه الحقيقي للفصل العنصرى وبالظروف غير الانسانية المفروضة على سكان جنوب افريقيا والمكافحين من أجل الحرية في هذا البلد ، فقد دعونا جميع الحكومات والمنظمات الدولية وجميع الشخصيات ذات النفوذ في العالم الى أن تتعاون ايجابيا مع اللجنة الخاصة ، ومع مركز مناهضة الفصل العنصرى في الأمانة حتى نؤمن انتاج ونشر المعلومات ذات الصلة عن الفصل العنصرى .

وأخيرا ، فقد طالبنا بالتوسع في المساعدة المقدمة الى شعب جنوب افريقيا المقهور والى حركات التحرير التي تحتاج الى هذه المساعدة لمتابعة وزيادة كفاحها من أجل التصحرر وديمقراطية سريعة لمجتمع جنوب افريقيا .

ولكن من المؤسف أنه رغم جميع هذه الاجراءات وجميع هذه الطلبات التي أصبح لبعضها قوة القرارات النافذة بفضل القرارات ذات الصلة التي أصدرها مجلس الأمن ، إلا أن جنوب افريقيا لا تزال تتمتع بقوتها وذلك بفضل المجاملات التي تحظى بها من جانب العديد من الدول الموجودة بيننا هنا بل وتزداد الى درجة مضاعفة سياستها البشعة للفصل العنصرى واصلها السياسي الاستعماري وسيطرتها في ناميبيا وأعمال العدوان والتخريب ضد دول خط المواجهة . واننا نحبي هذه الدول على تضحياتها وعزمها على النضال من أجل العدالة والحرية .

ومع ذلك فقد وضح منذ زمن طويل أن الفصل العنصرى هو تحد للمجتمع الدولي واهانة لا تحتمل لضمير الانسانية ، واليوم أيضا بسبب اصراره ومظاهره يعتبر تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدولي . ان مذابح سويتو وشاريفيل والاغتيال الفادر للوطنيين مثل ستيف بيكو ، لا تزال بشاعتها ماثلة في أذهاننا ولا يمضي يوم دون أن تصلنا أنباء جديدة غير محتملة عن أعمال القمع الوحشية العديدة التي تقوم بها الأقلية العنصرية ضد الأغلبية السوداء في أنحاء عديدة من جنوب افريقيا . ان النساء والأطفال والتلاميذ والطلاب ورجال الدين ومحترى الصحف والعمال والفلاحين ورجال النقابات ، لم ينجح منهم أحد طالما أنه أسود وكانت لديه الجرأة للدفاع عن كرامته .

كيف ندهش ان ان نرى الكفاح المسلح الخفي وقد أخذ يتسع نطاقه في هذا البلد طالما أن الأقلية العنصرية تفتقر الى الذكاء السياسي وتتسلح بالقنابل اليدوية وهذا فضلا عن أعمال التخريب التي تتم على نطاق واسع مما يعد البلاد بطبيعة الحال لحرب أهلية ؟ .

ان قيام الحرب الأهلية سيحتاج بلا شك جنوب افريقيا . ولكن من يجرؤ على الاعتقاد بأن بقاء هذا النظام العنصرى بشكل أو باخر تدعمه وتطيل أمده السياسة الخاطئة باقامة البانتوستانات والاستغلال الاقتصادى على حساب أغلبية السكان السود ، يمكن أن يحول دون قيام هذه الحرب الأهلية ؟ . وكما قال رئيس اللجنة الخاصة يوما ، فان سياسة اقامة البانتوستانات لا تستهدف بالفعل الا دعم سيطرة البيض في جنوب افريقيا على الجزء الأكبر منها مع وضع السكان السود في دول مزعومة ليست الا توابع تقدم الأيدي العاطلة الرخيصة أو ملاحجى للعجزة والمسنين .

أما بالنسبة للاستغلال الاقتصادى فليس خفيا على أحد أنه رغم الموارد الطبيعية الهائلة في هذا البلد ورغم اسهام هؤلاء السكان بدنيا في استغلال هذه الموارد ورغم المهارات المهنية والمواهب التي يظهرها السود في جنوب افريقيا ، فليس من حقهم في جميع القطاعات الا أن يحصلوا على نصيب ضئيل مع أنهم ضحايا لجميع الكوارث التي تؤثر على اقتصاد جنوب افريقيا .

ان النيجير يرى أن هذه الأوضاع غير مقبولة وينتهد هذه الفرصة ليحرب مرة أخرى عن استبشاعه للفصل العنصرى وعن التمسك غير المشروط بمبادئ عدم التمييز والمساواة بين الأجناس . كما أننا نوافق مرة أخرى على أى عمل يقرر هنا أو في مجلس الأمن لاجبار بريتوريا على نيل الفصل العنصرى والقضاء عليه . لأن الفصل العنصرى لا يجب أن يخفف من مظاهره أو أن يعدل من جذوره بل يجب أن يختفي من فوق وجه الأرض .

السيدة طركولى (قبرى) (الكلمة بالانكليزية) : حينما نستعرض تقرير هذا العام للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، فانه تتضح ملاحظتان . فقد أصبح واضحاً بما فيه الكفاية أنه كلما ازدادت التعبئة الدولية ضد الفصل العنصرى وكلما ازداد الاتفاق العام في الرأى العالمى والتضامن مع كفاح السكان الأصليين في جنوب افريقيا ، كلما كثفت جنوب افريقيا من سياساتها غير الانسانية القائمة على التمييز العنصرى والفصل والقمع والقهر وكلما ازداد عدم اكرام ذلك النظام بمطالب المجتمع الدولى .

ان هذه المنظمة منذ نشأتها كانت تتداول بلا نهاية حول البند الحالى ، وقد اتخذت العديد من القرارات التي تتضمن جميعها ادانة قوية من جانب المجتمع الدولى للسياسات البغيضة للعزل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . وكل عام ينظم العديد من المؤتمرات والحلقات

الدراسية التي تسفر عن بيانات وتقارير مكتوبة ببلاغة تتضمن الدليل الكافي على استمرار الجرائم التي يرتكبها العنصريون في جنوب افريقيا وخطط العمل لتكثيف الكفاح ضد شرور الفصل العنصرى . ان هذا الكفاح ليس منعزلا وليس امتيازا لامة واحدة أو لقارة واحدة أو لمجموعة من الأمم ، ولكنه كفاح دولي للقضاء على عقيدة وممارسات الفصل العنصرى والتمييز العنصرى لأن وجودهما يشكل وصمة في جبين هذه المنظمة والبشرية بأسرها ، ذلك لأن قضية الكرامة الانسانية وحقوق الانسان الأساسية هي مسؤولية مشتركة علينا أن نضطلع بها بغض النظر عن بلدنا أو لونا أو ديننا أو لفتنا .

وبالنسبة لهذا الكفاح الدولي المتعاضم ، فان الادانة والشجب يستجيب اليهما نظام جنوب افريقيا بطريقة مخزية عن طريق التجاهل وعدم الاكتراث . ان السياسات غير الانسانية للقهر والاستغلال والعزل والتمييز ، مستمرة دون هوادة ويحرم السكان الأصليون في جنوب افريقيا باستمرار من حكم الأغلبية وتنتهك حرياتهم وحقوقهم الأساسية . ولقد أصبح من الأمور المسلم بها بالاجماع الان أن الفصل العنصرى ليس مشكلة أخلاقية فقط ، فقد صاغ النظام العنصرى في بريتوريا ونظم مبدأ الفصل العنصرى حتى يفرض على الأغلبية في جنوب افريقيا أن تعيش في ظروف تهدد الى عزلها ومنعها من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في بلدها . ان شر الفصل العنصرى ، يهدف الى استمرار حرمان الأغلبية من التمتع بحقوقها الثابتة في ممارسة السلطة .

ان الأغلبية العظمى من أمم العالم ، قد وقفت الى جانب الشعب المقهور في جنوب افريقيا وانضمت اليه في كفاحه الذى لا يلين لتخليس جنوب افريقيا من العنصرية والقهر والاستغلال والنهب . وقد تكثف الكفاح الدولي عبر السنوات ، ومع كل فان نظام الأقلية العنصرية مازال ينتعش ويزدهر بينما أن غالبية السكان مازالت ضحية لأعمال القمع الوحشية والقهر والاستغلال .

ان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى يوفر المعلومات الكافية المتعلقة بزيادة أعمال القمع من جانب نظام جنوب افريقيا للأغلبية من السكان الأصليين ومعارضى ذلك النظام . ونحن نود في هذا المجال أن نعبر عن تقديراتنا الخالص للجنة الخاصة لجهودها التي لا تكل وعملها الذي يستحق الثناء لاستعراض مختلف نواحي سياسات الفصل العنصرى وآثارها الدولية وتأمين أوسع نشر ممكن للمعلومات عن جرائم الفصل العنصرى والكفاح العادل للشعب المقهور في جنوب افريقيا ، وان الأنشطة التي لا تحصى للجنة الخاصة خلال العام الحالى لتقدم الدليل الكافي في هذا الخصوص . وخلال العام الماضى ، فقد كُف نظام الفصل العنصرى من أعمال القمع التي سببت بؤسا لم يسبق له مثيل للملايين من سكان جنوب افريقيا ، فالنساء والأطفال والطلبة والعمال وجميع قطاعات السكان الأفارقة هم ضحايا في كل يوم لأعمال الاستغلال والقمع . ان آلاف المسجونين السياسيين يعانون من تعذيب غير انساني وسوء معاملة وما زالت أحكام الاعدام تفرض على المناضلين من أجل الحرية . وعلاوة على ذلك يواصل نظام بريتوريا عن طريق سياسة البانتوستانات ، السمي لحرمان الأغلبية الافريقية من حقها في هوية بلدها . وفي غضون أيام قلائل ، يعتزم اعلان ما يسمى باستقلال سيسكاى ، وذلك يعتزم حرمان خمسة ملايين افريقي من هوية بلدهم جنوب افريقيا ويقتلعهم من ديارهم وينقلهم بالقوة الى مناطق كثيفة السكان بهدف تغيير الطابع السكاني للبلد وتمزيق أوصاله بطريقة مصطنعة ، كما يهدف الى دعم سياسات الفصل العنصرى غير الانسانية والعمل على استمرار سيطرة الأقلية البيضاء .

وعلاوة على ذلك ، يواصل النظام العنصرى تصعيد أعمال العدوان والتخريب والارهاب ضد الدول الافريقية المجاورة المستقلة ، وذلك يواصل انتهاك السلم والأمن الدولى . ان جميع أعمال القمع المتكررة هذه والقهر والعدوان ، تضاف الى سجل لا يجارى في تحدى نظام بريتوريا لمقررات هذه المنظمة ولا رادة المجتمع الدولى . ولذلك ، فقد أصبح أمرا واجبا دون شك على جميع الأمم ، ان تكثف وأن تنسق جهودها للعمل على تحقيق العزلة الكاملة لنظام جنوب افريقيا بغية اجباره على احترام مقررات هذه المنظمة ، وذلك نتجنب نزاعا أوسع نطاقا وتعريض السلم والأمن الدولى لمزيد من الأخطار .

وتقع على الأمم المتحدة المسؤولية الأولى ليس فقط لكي تعمل على عدم تحدى أهدافها ومقاصدها الأساسية وعدم انتهاك مبادئها بطريقة صارخة كلما حدث ذلك ، ولكن عليها أيضا أن تكفل تنفيذ جميع قراراتها لأنه كما قال وفد بلادي مرارا وتكرارا في العديد من المناسبات فان عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة هو السبب الرئيسي لاستمرار جميع المشكلات الدولية التي بقيت دون حل ، وهي حقيقة تضاف الى تصعيد الموقف المتفجرة ليس فقط في منطقة الجنوب الافريقي ولكن في أجزاء أخرى من العالم مع ما يترتب على ذلك من آثار لا يمكن التكهن بها تضر بالسلم والأمن الدولي .

ان حكومة وشعب قبرص منذ استقلالها في عام ١٩٦٠ ، قد شاركا في الكفاح الدولي من أجل القضاء على جريمة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وقد ما دائما وقلبيا تأييدا للشعب المقهور في ذلك البلد من أجل تحقيق تحرره الذى طال انتظاره وتقرير مصيره . وليس لقبرص أية علاقات من أى نوع مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، وفي الواقع فان حكومة قبرص منذ استقلالها قد فرضت عقوبات ضد ذلك البلد .

ان حكومة قبرص تدین بأقوى صورة ، سياسة البانتوستانات وأعمال العدوان المتكررة التي يرتكبها نظام بريتوريا ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة . وآخر مثل هو محاولة قلب نظام الحكم في سيشيل ، وهو أمر ندينه بشدة . ورغم أن المعلومات المتوفرة غير كاملة ، الا أنها أدلة كافية تشير الى أن هذه المؤامرة قد بدأت في جنوب افريقيا كجزء من سياستها القائمة على اشارة الاضطرابات .

ان على جميع الدول الأعضاء ، التزامات خاصة بموجب الميثاق ازاء البشرية عامة لكي تبذل قصارى جهدها لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتمارس أقوى ضغط ممكن على جنوب افريقيا بغية اجبارها على الاستجابة للمطالب العادلة للأغلبية المقهورة بل مطالب المجتمع الدولي بأسره . ولقد أصبح أمرا ملحا ولازما ، أن تزداد الجهود المتضافرة من أجل تحقيق العزلة الكاملة للنظام العنصرى وخاصة عن طريق استكمال حظر السلاح بعقوبات شاملة الزامية وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق .

ان المؤتمر الدولي الخاص بالعقوبات ضد جنوب افريقيا والذي عقد في باريس في أوائل هذا العام ، قد أظهر بطريقة كافية اتفاق الرأى الساحق في العالم من أجل فرض عقوبات شاملة الزامية

ضد جنوب افريقيا . ان الدعوة الى التعقل وحدها ، قد أثبتت حتى الآن أنها غير فعّالة . ان تنفيذ العقوبات ضد بريتوريا يوفر الأسلوب السلمي الوحيد الذى سيجبر لا محالة ذلك النظام على أن يضع حدا لسياسته البغيضة ، سياسة الفصل العنصرى ، ويحقق التحرير النهائي لافريقيا من التمييز العنصرى ومن القمع والاستغلال .

ولا أرى كلمات يمكن أن تعبر بطريقة بليغة عن عزم والتزام المجتمع الدولى من أجل القضاء على الفصل العنصرى ، أكثر من تلك الكلمات التي قالتها " ويني مانديلا " زوجة الزعيم المعروف الذى كافح لتحرير بلده نلسون مانديلا وهو من بين آلاف المسجونين السياسيين في جنوب افريقيا ، فقد قالت : " نحن على علم بأن الطريق أمامنا صعب وشاق ، ولكننا سنحارب حتى النهاية من أجل اقرار العدالة " . وهذا أيضا التزام عالبي لأن التاريخ قد أثبت ان كفاح الشعوب التي تعارب من أجل قضية عادلة ، من أجل حررتها وكرامة الانسان ، يؤدي مهما طال الطريق الى تحريرها . ان مسيرة التاريخ لا تعود الى الوراء أبدا ، وكفاح الشعوب ضد الفصل العنصرى والظلم سينجح لا محالة .

السيد اندرسون (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : انه كل عام ولأعوام عديدة خلعت ، نجد أن هذه الجمعية قد تعيّن عليها أن تبحث سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . ولذلك ، فمن الجوهرى ألا نسمح لبحثنا لهذا البند الهام أن ينحدر وأن يصبح مجرد مسألة روتينية لأن المسائل التي تهمننا تنطوى على مبادئ أساسية للميثاق ، ولها آثار تتخطى حدود جنوب افريقيا ذاتها .

رفعي المكلّم الأول ، ينتهك نداء الفصل العنصرى الحقوق الانسانية للغالبية العظمى لشعب جنوب افريقيا بوسائل بغيضة للرجال والنساء في كل مكان . وتؤكد ديباجة ميثاقنا ايمان شعوب الأمم المتحدة بالحقوق الانسانية الأساسية وأيضا بكرامة وقيمة الانسان . وتدعو المادتان (١) فقرة ٣ و ٥ من الميثاق الى التعاون الدولى لدعم وتشجيع واحترام الحقوق الانسانية والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين . ان هذه الأحكام الأساسية للميثاق ، نشهد انتهاكها يوميا في جنوب افريقيا .

ولقد أكدت حكومة استراليا على الدوام وأعادت التأكيد من جديد داخل هذه الجمعية وخارجها على معارضتها القوية والمستمرة للفصل العنصرى وجميع مظاهره المقيتة كجريمة ضد ضمير وكرامة الانسانية . وقد أعلن رؤساء حكومات الكومنولث الذين اجتمعوا في ملبورن منذ عدة أسابيع في بيانهم الختامى ، نبذهم الكامل لجميع السياسات التي تستهدف ترسيخ هذا النظام غير الانساني ، كما أنهم أدركوا أيضا واعترفوا بأن : " الواجب المقدس الملح لكل من حكوماتهم هو مكافحة فعالة لشجب الفصل العنصرى عن طريق اعتماد تدابير فعالة ضده ومساعدة أولئك الذين يناضلون للتخلص من هذا الشر " . (A/36/587, annex, para 12)

ان آثار الفصل العنصرى التي تلحق الظلم بشعب جنوب افريقيا ، يتم الشعور بها بشكل يتخطى الحدود حيث تهدد استقرار الاقليم . وانا ما بحثنا المشاكل المعلّقة للجنوب الافريقي عموما ، فان رؤساء حكومات الكومنولث قد أعلنوا في ملبورن في بيانهم " أن جذور الفصل العنصرى ضاربة في صميم هذه المشكلات ، حيث نجد أن الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا تستمر في دعمه وتعزيزه بأشكال وطرق مختلفة بما في ذلك القهر الداخلى الوحشي للافريقيين من الغالبية والتمادى فى

رفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن من ذات الصلة التي تنص على منح استقلال ناميبيا الذي طال انتظاره ،
 واتباع سياسات تستهدف زعزعة استقرار البلدان المجاورة والتهديدات المتكررة والانتهاكات لسلامة
 أراضيها والتوسع في نطاق قدرة جنوب افريقيا العسكرية " . ولقد دعا رؤساء حكومات الكومنولث - وفقا
 لذلك - المجتمع الدولي الى تعزيز عزمته الجماعية لاستئصال الفصل العنصرى .
 ولقد استمعت حكومة استراليا الى الوعود بالاصلاح والتي قدمت من قبل جنوب افريقيا فسي
 السنوات الأخيرة ، ولكننا لم نشهد حتى الآن أى دليل ملموس على أن هذه الوعود قد تم تحقيقها
 بشكل عملي . ولقد لاحظنا جهود بعض المجموعات داخل مجتمع جنوب افريقيا ، وانني أتحدث الآن
 عن مجموعات داخل الأقلية البيضاء تعمل في سبيل قضية العدل والمساواة لاخوانها المواطنين ،
 واننا نثني على جهودها ونحثها على الاستمرار فيها . كما أننا نثني أيضا على استقلال روح البيض
 في جنوب افريقيا الذين يؤيدون - على سبيل المثال - ادماج نظام التعليم داخل جنوب افريقيا بحيث
 يتسنى لجميع الأطفال في ذلك البلد من جميع المجموعات العرقية أن تكون لديهم فرص متساوية لتحسين
 حياتهم على أفضل وجه . وازاء شواهد على أن بعض المجموعات من الأقلية الحاكمة على استمداد
 لهدم جدران التمييز ، فانه من المخيب للآمال أكثر من ذى قبل أن نرى أن حكومة جنوب افريقيا
 ترفض التوصيات الخاصة بالاصلاح وتنتقد أولئك الذين قد أظهروا أنهم لم يعودوا يرغبون في أن تتحد
 المناطق التي يعيشون فيها على أساس من الفصل العنصرى .

ان ما قلته من قبل ، ينبغي ألا يترك شكاً في أن معارضة حكومة استراليا وشعبها لسياسة
 الفصل العنصرى انما هي أمر قاطع . اننا نجد هذه السياسات مقبولة ، وسوف نستمر في طرح حجج
 ضدها مهما كان المحفل كما أوضح رئيس وزراءنا لعدة سنوات .

ولقد قلت في بداية هذا البيان ، أن هذه المناقشة ينبغي ألا تكون فرصة للتعبير السنوى
 ببلاغة لغوية . ان علينا أن نحاول ايجاد صيغ تجذب وتحصل على الدعم الدولي . ولقد أبدت حكومة
 جنوب افريقيا أنها بارعة في اساءة تفسير الاعراب عن الرأى الصادر من جانب هذا المحفل الدولي
 وذلك بإشارتها الى التعبير عن التحفظ من جانب بعض الوفود . وعلينا في هذه المناسبة أن نسعى
 الى صيغة في مشروعات قراراتنا تحصل على دعم عالمي ، وفي الوقت نفسه تجعل حكومة جنوب افريقيا
 لا تشك على الاطلاق في أنها تتبع سياسات قد أدينت من جانب جميع الأعضاء في هذه المنظمة .

وبشأن أمر ندى أهمية كهذا الأمر ، ينبغي أن يتيسر إصدار مجموعة القرارات باتفاق الرأي . وعلينا
 ان نأخذ أشكالا وكلمات يمكن دعمها عالميا ويكون من شأنها أن تجعل رسالتنا لكل من حكومة
 جنوب افريقيا والشعب المقهور في تلك الدولة واضحة وجليّة . ان الاشارات للكفاح المسلح وعدم
 ملائمة استمرار العلاقات مع نظام بريتوريا أو الى الاخطاء الاخرى لدعم بريتوريا ، لا تعزز مداولاتنا .
 وعلينا ألا نعطي حكومة جنوب افريقيا القرارات المريحة التي لا تحقق درجة الاجتماع الكامل . ان
 سياسات الفصل العنصرى كرهبة وبغضه وغير مقبولة وخاطئة أخلاقيا بحيث ان واجبنا بالنسبة لأولئك
 الذين يعانون من هذا القهر هو الاعلان عن معارضتنا بصوت واضح واحد .
 ان سياسات الفصل العنصرى في رأى الحكومة الاسترالية ، هي جريمة ضد ضمير وكرامة
 الانسان . واذ ما اختارت هذه الجمعية صياغات لا يمكننا أن نعطيها دعما الكامل ، فلا بد وأن نعرب
 عن موقفنا بوضوح . ان اهتمامنا الأساسى هو ازالة أوجه الظلم المتأصلة في نظام الفصل العنصرى .
 اننا ملتزمون وسنظل ملتزمين التزاما كاملا بهذه القضية .

السيد هانسبال (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : ان مسألة سياسات الفصل العنصرى التى ينتهجها نظام الأقلية البيضاء فى جنوب افريقيا ، مازالت قضية أساسية بالنسبة للجمعية العامة للأمم المتحدة حتى بعد عقود من المناقشات فى محافل عديدة تهدف الى القضاء على هذا الشر الخبيث . ان جريمة الفصل العنصرى لا تشغل فقط بال الشعب المقهور فى جنوب افريقيا ولكنها تشغل بال المجتمع الدولى بأسره ، لأنها تمثل خطرا بالنسبة للسلم والأمن الدولى . ومنذ اسبوع مضى فقط اتيح للهند مرة اخرى فرصة اعادة تأكيد تأييدها الكامل لشعب جنوب افريقيا فى كفاحه البطولى ضد نظام الفصل العنصرى الشرير . وفى مأدبة تكريم اقيمت على شرف فخامة الدكتور ميلتون اوبوتى رئيس جمهورية اوغندا الذى كان فى زيارة رسمية للهند ، قال رئيس الهند فخامة الدكتور نيلام سانجيفا ريدى ما يلى :

” فى الجنوب الافريقى ، فان نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا يواصل تطبيق سياسة التمييز بطريقة مؤسسية ضد المواطنين على أساس اللون والجنس ، ان الهند تؤيد المؤتمر الوطنى الافريقى وسائر حركات التحرير فى كفاحها البطولى ضد النظام اللاانسانى البغيض ، وهم يحظون بتعاطفنا وتأييدنا الكامل فى جهودهم لتصفية الفصل العنصرى . ان نظام جنوب افريقيا العنصرى يواصل تحدى رأى العام العالمى فى محاولاته لاشاعة الاضطرابات فى دول المواجهة . ونحن ندين تلك الجهود من جانب جنوب افريقيا ، ونحى حكومات وشعوب جميع دول المواجهة على ماثرتها فى مقاومة العدو وان ” .

والواقع ان التزام الهند الكامل بالعمل على القضاء على النظام البربرى للفصل العنصرى من عالمنا المتحضر وتأييدها الأدبى والمادى وتضامنها مع الأغلبية السوداء فى جنوب افريقيا فى وقت محنتها واضطرابها ، كل ذلك قد أكدته قادتها فى محافل قومية ودولية فى مناسبات عديدة فى الماضى . ولكن الأهم من ذلك ، هو ان البرلمان الهندى منذ شهور قليلة مضت قد وافق بالاجماع على قانون يسعى الى تنفيذ أحكام المعاهدة الدولية الخاصة بمعاوية جريمة الفصل العنصرى والذى وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٧٣ ، وأصبحت الهند طرفا فى هذه المعاهدة فى تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٧ . ان الهند من بين البلدان القليلة فى

العالم التي اتخذت مثل هذا الاجراء الذي يعكس حقيقة مشاعر شعب الهند ضد تلك الوصمة فسي جين البشرية .

ان تعاطف الهند وتأييدها للشعب الشجاع في جنوب افريقيا ، ينبعان من تجربة مشتركة تتسم بالاستغلال الاستعماري والسيطرة . وليس من الضروري ان أفرد حقيقة تاريخية وهي ان أب امتا المهاتما غاندى وتحت قيادته الديناميكية قد حقق للهند استقلالها وانه أول من رفع راية الثورة ضد الظلم والقمع ليس في الهند فحسب وانما في جنوب افريقيا ايضا ، وهناك جرب سلاح العصيان المدني الذي استخدمه بفاعلية بعد ذلك ضد الحكام البريطانيين في الهند .

ان وريث المهاتما غاندى سياسيا ، البانديت جواهر لال نهرو ، قد وصف نظام الفصل العنصرى البغيض " بأنه أبشع وصمة لا اخلاقية عالمية تقوم به امة " . وخلال الفترة التي كان حاراً فيها ، وأصبح فيها أول رئيس وزراء للهند ، بدأت الأمم المتحدة بحث العنصرية في جنوب افريقيا للمرة الاولى على طلب حكومة الهند . وخلال ذلك الوقت ، فرضت حكومة الهند عقوبات شاملة ضد جنوب افريقيا ، وقد كان ذلك قبل ان تبدأ أية دولة اخرى في ان تعتبر العنصرية قضية تستحق الاحتجاج عليها . وفي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٦ ، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الاولى ، وهنا قدمت الهند قضية المعاملة غير العادلة للهنود في جنوب افريقيا . وخلال تلك الدورة ، فان الجمعية العامة بناء على اصرار الهند اصدرت قرارا اعلنت فيه :

" انه للمصلحة العليا للبشرية وضع نهاية فورية للاضطهاد العنصرى والتمييز

العنصرى " (قرار ١٠٣ (١)) .

وفي عام ١٩٥٢ ، فان الهند بالاشتراك مع اثنتي عشرة دولة أعضاء في الأمم المتحدة قد اثارَت مسألة " النزاع العنصرى في جنوب افريقيا نتيجة لسياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة اتحاد جنوب افريقيا " . وفي عام ١٩٦٢ قدمت اربع وثلاثون دولة عضوا قرارا - بما فيها الهند - تعبر فيه عن الأسف لعدم احترام جنوب افريقيا لقرارات الأمم المتحدة . ولذلك فليس من قبيل الدهشة ان جواهر لال نهرو قد كرم بعد وفاته خلال عام مناهضة الفصل العنصرى في ١٩٧٨ لا سهامه البارز في الحملة العالمية ضد الفصل العنصرى .

ان ابنة جواهر لال نهرو الالامعة سعادة السيدة انديرا غاندى التي تقود اليوم امتنا باقتدار ، قد دعت مؤخرا تلك الدول الغربية التي تؤيد نظام بريتوريا الى التخلي عن تأييدها له ، وبدلا من ذلك ان تدافع عن أحكام ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على اساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين .

وفي الواقع انه من سخرية زماننا ان بعض الدول الصناعية ذات الوفرة التي تدعي تأييدها لقضية حقوق الانسان والمساواة والعدالة في اجزاء اخرى من العالم ، تواصل التعاون مع النظام المنصرى في جنوب افريقيا في ميادين عديدة ، وبذلك لا تعطيه دفعة محدودة للحياة ولكن تزيد من قوته . ان مثل ذلك التعاون يزيد من جرأة الحكام المنصريين في جنوب افريقيا ليس فقط لكي يظأوا بأقدامهم كرامة الأغلبية السوداء في ذلك البلد وانما لكي يبلغ التهور بهم الى حد الاستهزاء بقرارات الأمم المتحدة العديدة التي تطالب ذلك النظام بأن يوقف من الآن فصاعدا جرائمه البغيضة ضد البشرية .

وانني ارى لزاما عليّ ان أركز هنا على انه ليست القرارات التي تصدر من هذه الجمعية الموقرة العام تلو الآخر هو ما نحتاج اليه ولكن ما نحتاج اليه هو تغيير القلوب باخلاص من جانب البلدان التي تتعاون مع جنوب افريقيا في مختلف الميادين وذلك اذا ما أردنا النجاح ليس فقط في القضاء على ويلات الفصل المنصرى من فوق وجه البسيطة وانما ايضا للعمل على تحقيق حكم الأغلبية في جنوب افريقيا في وقت ليس ببعيد .

وخلال شهر من الآن ، فان المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا سيحتفل بالذكرى السنوية السبعين لانشائه ، وفي تلك المناسبة التاريخية ونيابة عن وفد بلادى فاني ابعث بتحياتنا وبأطيب تمنياتنا لرئيس المؤتمر الوطني الافريقي السيد اوليفر تامبو وللمعدد الكبير من رفاقه في السلاح داخل جنوب افريقيا وخارجها ، وبتمنياتنا بنجاحهم في كفاحهم الذي لا يلين ضد النظام الفاشي في جنوب افريقيا . وفي هذه المناسبة ، نحى ايضا المضامين الشجعان من أجل الحرية في جنوب افريقيا الذين يتعرضون لأحكام سجن وحشية على أيدي الأقلية البيضاء ، ونتوجه بتعاطفنا مع ذوي القربى للشهداء الذين ضحوا بأرواحهم الغالية لقضية الحرية والكرامة الانسانية في بلادهم المنكود .

انه من المستحيل على اى بلد مهما كان قويا ومهما لقي التأييد من اصدقائه الأثرياء وحلفائه ، ان يوقف مد التاريخ . ان شعب جنوب افريقيا الشجاع على طريقه ، والمسألة مسألة وقت حتى يحرز النجاح للقضاء على شر الفصل العنصرى ويمارس حقه الثابت في اقامة حكم الأغلبية . ان شعب الهند سيواصل الوقوف بالكامل الى جانب شعب جنوب افريقيا في آماله وأمانيه وفسي التضحيات والمعاناة التي يمر بها ، ونحن نتطلع الى الاحتفال معه بساعة نصره في وقت ليس ببعيد .

وأود ان اختتم بياني بأن اقتبس عن رئيسة وزراء بلدى السيدة انديرا غاندى :
 " ان الكفاح من أجل الحرية يمكن ان يقمع ، فيقتل الجنود ويسجنون ويمتهنون ،
 ولكن فكرة الحرية لا يمكن ان تزول ، لأن شرارة ما ستظل متقدة وتشتعل جذوتها في يوم
 ما وفي مكان ما لتصبح شعلة تنير الطريق والقلوب ، بما يؤدي في النهاية الى النجاح .
 لا اللون ولا الجنس ولا العنصر يجعل شخصا متميزا أو أقل من الآخر . ومهما سنّت جنوب
 افريقيا من قوانين فان التاريخ لا يمكن انكاره ، ولا يمكن ان توقف من مسيرته الى الأمام " .

السيد انتوني بارسونز (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني ان اتحدث

باسم الدول العشر في الاتحاد الاوروبي .

ان الدول العشر قد اعلنت على الدوام هنا في الأمم المتحدة ، وفي أماكن اخرى ادانتها
 للفصل العنصرى ، ورفضها القاطع له كنظام غير مقبول ، ورغبتها في تخيير نظام الفصل العنصرى
 بنظام حكومي يمثل الشعب بحق . ان الفصل العنصرى يعتبر حرمانا أساسيا من حقوق الانسان ،
 ويفرض تضحيات باهظة على غالبية شعب جنوب افريقيا ، وذلك خدمة للمصالح السياسية والاقتصادية
 للأقلية . ومنذ عهد ليس ببعيد ، فان حكومات الدول العشر قد اعادت التأكيد على موقفها خلال
 المناقشة العامة في بداية هذه الدورة .

ان حكومات الدول العشر تدين التمييز العنصرى ، والجور ، وفرض حكم الأقلية على غالبية
 كارهة . ان جنوب افريقيا تتسم بوضع فريد لأن نظامها يقوم على أساس تفرقة عنصرية مؤسسية . ان
 هذا هو الذى يسبب ذلك الحجم الهائل عن الادانة الدولية ، ويجعل من الفصل العنصرى أمرا
 يشكل الشغل الشاغل للأمم المتحدة .

وفي بيانه نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاوروبي حول الفصل العنصرى في
 العام الماضى ، فان السيد ممثل لكسمبرغ قد أعرب عن أمله في ان تتخذ سلطات جنوب افريقيا بعض
 التدابير بحيث توضح ادراكا جديدا ، وبداية للتخلي عن الفصل العنصرى . ومنذ العام الماضى ،
 اتخذت تدابير معينة وبخاصة في مجال العلاقات العمالية . ورغم اننا نرحب بذلك الا انها قد

فشلت حتى الآن في ايجاد الدفعة المرجوة في تخفيف قيود الفصل العنصرى تمهيدا لتصفيته . وفي بياننا في العام الماضي أوضحنا ، ونؤكد مجددا ، اننا نرى ان نظام الفصل العنصرى لا بد من استئصاله بصفة عامة ان لا يكفي مجرد تعديله ، وينبغي ان تحل محله حكومة تقوم على تمثيل ——— ديمقراطي حقيقي .

وفي الوقت نفسه ، فقد تكثفت عمليات الحظر ، وحرمان شعب جنوب افريقيا من ممارسة حقوقه السياسية ، والاعتقالات ، واحتجاز الكثيرين لمدد غير محددة دون اتهام أو محاكمة . ان تطبيق التشريع الخاص بالفصل العنصرى عن طريق وسائل تصفية ، والمحاكمات السياسية العديدة وزيادة عدد المسجونين السياسيين ، شواهد على القهر المنظم لهؤلاء الذين يحاولون بناء مجتمع عادل ومنصف . اننا نكرر مطلبنا بأن تحرر جنوب افريقيا على الفور ودون قيد أو شرط كل هؤلاء الذين اعتقلوا أو سجنوا بسبب معتقداتهم السياسية .

ان سياسة التنمية المنفصلة قد استمر فرضها بصفة جبرية دون اهتمام برغبات الشعب . ان عملية ما يسمى بالاطمان " المستقلة " مستمرة . وقد أعلنت حكومة جنوب افريقيا عن انشاء بانتوستان آخر وهو سيسكاى في ٤ من كانون الاول / ديسمبر . ان الدول العشر الأعضاء قد ادانت هذه السياسة ولا تعترف بأى من هذه البانتوستان .

ان الدول العشر تعترف بأهمية العوامل الاقتصادية في سياق تكثيف الضغط ، تعزيبا للتفسير السلمي في جنوب افريقيا . وبالإضافة الى ذلك ، فان الشركات الأوروبية هناك قد استمرت في الاستجابة على نحو مشجع للمقاييس التي حددت في مدونة السلوك التي اعتمدت من جانب الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عام ١٩٧٢ . ان الدول العشر سوف تستمر في البحث عن وسائل وطرق يمكن ان تستخدم بشكل جماعي ليكون لها تأثير على حكومة جنوب افريقيا للتخلي عن الفصل العنصرى .

ان الأمم المتحدة عليها ان تلعب دورا كبيرا في الجهود الرامية الى ازالة الفصل العنصرى . ان الدول العشر تشاطر هذا الهدف لمنظمتنا . وبصفة خاصة ، فهي تطبق بدقة حظر الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا الذى صدر عن مجلس الأمن في القرار ٤١٨ (١٩٧٢) .

ان الدول العشر تستمر في دعم الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تساعد هؤلاء الذين يعانون داخل وخارج جنوب افريقيا نتيجة للفصل العنصرى . ان الاتحاد الاوروبى والدول الأعضاء على استعداد للاسهام في الجهود التي تبذلها الدول المجاورة لجنوب افريقيا ، لتعزيز التنسيق الاقليمي ، والاكتفاء الذاتي في المجال الاقتصادى ، وعلى سبيل المثال مؤتمر التنسيق والتنمية للجنوب الافريقي .

وفي مجال الألعاب الرياضية ، فان الدول العشر تلتزم بالمبادئ الاوليمبية الخاصة بعدم التمييز . ان الدول العشر تبذل كل انواع الفصل العنصرى في مجال الرياضة . كما انها تحترم حق مواطنيها في السفر بحرية والاستقلال الأساسى للمنظمات الرياضية . ولكن في اطار هذه الحدود فان الحكومات العشر سوف تستمر بكل دقة في عدم تشجيع أية اتصالات رياضية يكون من شأنها ترسيخ التفرقة العنصرية .

وختاماً ، فان الدول العشر تعتبر انه دون أى تحرك مبكر نحو حكومة عن طريق الاتفاق ، والتخلي عن نظام الفصل العنصرى ، فان احتمالات التطور السلمى في جنوب افريقيا سوف تتداعى . ان التقدم في هذا الاتجاه هو ما تشجعه الدول العشر بكل صدق .

السيد كيركا (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : منذ أيام قليلة مضت ، كنا نبحث مسألة ناميبيا هنا في هذه الهيئة الموقرة . والقضية الأساسية في تلك المسألة ، كما هو الحال في مسألة الفصل العنصرى ، كانت السياسات غير العادية وغير القانونية وأساليب جنوب افريقيا وممارساتها . وفي هاتين المسألتين المرتبطتين فان ما نحاول أن نحققه هو البحث عن الوسائل والوسائل التي تجعل جنوب افريقيا تدرك خطأ وعمق سياساتها واجراءاتها .

ان مشكلة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، والتي استحوذت على اهتمام المجتمع الدولى لأكثر من ٣٥ عاما ، هي من أهم القضايا المساوية التي نواجهها . والمسألة هامة لأن ما يتعرض للمخطر هو كرامة ومكانة الانسان ، والقيم الاخلاقية للمجتمع الدولى المعاصر ، وكذلك الحقوق الأساسية للانسان ، التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة . والمسألة أيضا ذات طابع عاجل وملح لأن استجابة المجتمع الدولى بأسره ، بشكل أكثر عزمًا وتصميماً ، لا يجب أن تتأخر أكثر من ذلك .

والرغم من نداءات ومطالبات مستمرة من المجتمع الدولى في هذا الخصوص ، فقد بقيت جنوب افريقيا على عنادها وتحديها دون رادع . وواصلت اللجوء الى أعمال القمع والاضطهاد الجماعى ضد معارضى الفصل العنصرى والسكان الأصليين في جنوب افريقيا عن طريق اصدار وتنفيذ تشريعات تعسفية مثل قوانين الأمن الداخلى . كما أنها حظرت منظمات عديدة ، وفرضت قيودا جديدة على الصحافة . وواصلت الأجناس المختلفة المعاناة من التفرقة المصطنعة عن طريق شبكة من التشريعات أنكرت على الأغلبية الساحقة الحقوق الأساسية للانسان ، وسيادة القانون . لقد اقطع نظام بريتوريا باستمرار اعدادا كبيرة من السكان من ديارهم .

وعلاوة على ذلك ، فان آثار سياسة جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصرى لم تقتصر على جنوب افريقيا وحدها ، بل انها تجاوزتها ووصلت الى حدود الدول المجاورة . وخلال العام الذى نستعرضه ، واصلت جنوب افريقيا احتلالها لناميبيا . ولجأت الى اصفاء الصبغة العسكرية على هذا الاقليم ، وزادت من أعمال العدوان ضد بلدان المواجهة المجاورة مثل زامبيا وبوتسوانا - ومؤخرا - موزامبيق وأنغولا . وقد ترتب على ذلك ليس فحسب خسائر في الارواح وخسائر مادية ، ولكنها أيضا وسعت من رقعة النزاع في الجنوب الافريقى .

ولست أظن أنني أرجح بالغيب عندما أقول ان النظام الحالى في جنوب افريقيا لا يمكن

وفضلا عن ذلك ، فان بعدا بالغ الخطورة قد اضيف الى الموقف نتيجة لدليل يبعث على الانزعاج ، ورد في وثائق سابقة ؛ ويتعلق بقدرة جنوب افريقيا في مجال الأسلحة النووية . وينادي هذا التطور على أخذ آثار على السلم والأمن في الجنوب الافريقي والعالم . ويجب بذل كل جهد لنزع السلاح النووي من افريقيا وانهاء مثل هذا التعاون النووي مع جنوب افريقيا ، وتأمين اتصاف ضمانات فعالة لمنع حدوث مأساة لا يمكن الرجوع عنها .

وبالاضافة الى الاجراء المحدد الذي يتخذ ضد جنوب افريقيا أود أن أبرز أهمية الاعلام ودور وسائل الاتصال الجماهيرى في التشجيع على ايجاد وحي وعمل عالميين ويسعدني أن أحفظ أن قوة الدفع المتولدة عن طريق التعبئة العامة ضد الفصل العنصرى على المستويات الوطنية والدولية خلال عام مناهضة الفصل العنصرى ، سوف تستمر في العام المقبل الذى سيعلن أنه سنة دولية للتعبئة لفرض عقوبات ضد جنوب افريقيا . وأود في هذا الشأن أن أشكر وأن أشيد بعمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وخاصة رئيسها السفير الحاج يوسف مايتاما - سولي لنهوضه بالمهام التي أوكلت الى اللجنة لزيادة الحملة الدولية ضد الفصل العنصرى . كما أود أن أشير على الدور الرئيسي الذى لعبه مركز مناهضة الفصل العنصرى في تنسيق الجهود الدولية في هذا الخصوص .

ان موقف حكومة تركيا من قضايا الجنوب الافريقي وتصفية الاستعمار مبني على نفس المبادئ التي قامت عليها تركيا الحديثة . بعد أول كفاح مظفر من أجل الاستقلال الوطني في القرن العشرين . وكما عبر وفد بلادى أثناء المناقشة المتعلقة بنا مييا ، فان تركيا لا تقيم أى نوع من العلاقات مع نظام بريتوريا سواء في الميادين الدبلوماسية أو القنصلية أو الاقتصادية أو التجارية أو العسكرية . ويسعد تركيا أن تسهم ولو بقدر متواضع في الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة للجنوب الافريقي ، وبرنامج التدريب والتعليم للأمم المتحدة في الجنوب الافريقي ، والصندوق الاستئماني للاعلام ضد الفصل العنصرى كدليل على تضامنها مع هذه الشعوب .

وفي الختام ، أود أن أعلن أن حكومة تركيا ستواصل تقديم تأييدها الكامل لجميع التدابير التي تهدف الى وضع نهاية لسياسة الفصل العنصرى البغيضة ، وكذلك جميع الجهود التي ترمي الى اقامة مجتمع جديد في جنوب افريقيا يقوم على المبادئ الديمقراطية بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة ، وذلك وفقا لروح ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

السيد دور (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى نجد أن الجمعية العامة تقوم بمناقشتها السنوية حول الفصل العنصرى . اننا نأتي وفدا بعد وفد الى هذه المنصة لكي ندين هذا النظام كما فعلنا عاما بعد عام .

ويبدو أن مناقشتنا ، قد أصبح لها طابع الطقوس المتكررة ، وليس هناك أى تغيير لـه مفزى بالنسبة لواقع هذا النظام الذى ندينه . ومن الصعب أن نجد أى شيء آخر نقوله خلافا عما سبق أن قلناه مرات عديدة من قبل . ومع ذلك فان الغالبية العظمى للوفود تشعر بأنه من الضروري اعادة الاعراب عن موقفها ، والتحدث جهارا مرة أخرى عاما بعد عام .

فهل نحن على حق عندما نفعل ذلك بهذه الصورة الكبيرة ويمثل هذا الاصرار ؟ وقبل كل شيء فان القليل منا هو الذى يأتي الى هذه المنصة وليست لديه صعوبات من نوع أو آخر في بلاده . وجميعنا ندرك ، للأسف الشديد ، أن عدم الانسانية ، وتجاهل حقوق الانسان وغيرها ، أمور متفشية في عالمنا اليوم . لماذا ان نركز بكل اصرار على جنوب افريقيا ؟

ان من ينتقدون الأمم المتحدة يذكرون صراحة اننا نخطئ عندما نفعل ذلك وهدم يرون أن الاستياء الذى نشعر به يتسم بالانتقائية . ولا يرجع ذلك الى تفاضيتهم عن نظام الفصل العنصرى ، ولكنهم ينظرون اليه كواحد من أوجه الظلم العديدة التي تعاني منها حقوق الانسان في عالم أصبح فيه الظلم شيئا مألوفا ، ولا يستطيعون تبيين السبب الذى يحدو بالجمعية العامة الى الاشتراك في توجيه هجوم مركز ومتكرر على جنوب افريقيا بينما لا تقوم ، في نظرهم ، بالهجوم على المساوي الأخرى بنفس الاصرار .

ان ما لا يراه هؤلاء النقاد وما نحتاج الى التعبير عنه بشكل متكرر هنا ، هو أن نظام الفصل العنصرى ليس ببساطة مجرد انتهاك من بين الانتهاكات الأخرى ، ويقاس بالنسبة لهـا بمقاييس كمية بحتة . ان جنوب افريقيا في ظل الفصل العنصرى تتعدى أن تكون مجرد مجتمع

تنتهك فيه حقوق الانسان على نحو منتظم . فهي سياسة قائمة بشكل رسمي وصريح على العرق ، ولذلك فهي تمثل مجتمعا عنصريا أصدق تمثيل . وهو مجتمع يتحدد فيه المصير بلون الجلد ، حيث أن اللون وحده هو الذى يحدد الحقوق الأساسية ، وفي معظم الحالات منذ الميلاد ، ولكن في حالات قليلة خلال ذلك الاجراء القاسي للفحص واعادة التصنيف اللوني .

ان هذا الجانب الجوهري لنظام الفصل العنصرى ، وهو تبني العرق والنظرية العرقية ، كالمبدأ السياسي الأساسي لمجتمع بأكمله يضم ٢٨ مليون نسمة ، هو الذى يميز هذا النظام عن أى انتهاكات لحقوق الانسان في أى مكان آخر . ان هذا يفسر قوة المشاعر ضد الفصل العنصرى في بلدان مثل بلدى ، وهذا ما يبرر القلق المستمر للمجتمع الدولي ، مهما بلغت درجة عدم كمال الجهود الرامية لدعم حقوق الانسان في كل مكان آخر .

ان جنوب افريقيا اليوم تتسم بوضع فريد . ولكن قبل ذلك ، ويدرك ذلك الكثيرون من الموجودين في هذه القاعة ، كانت هناك محاولة لاضفاء الطابع المؤسسي على العنصرية ، وجعلها المبدأ المنتظم للمجتمع . ان العالم الذى عاصر هذه التجربة ينبغي أن يبتعد بشكل غريزي عن أية محاولة لارساء الحياة الاجتماعية والسياسية على أساس نظريات عرقية مهما كان الموقف مختلفا من النواحي الأخرى .

وهذا هو السبب الرئيسي الذى يجعل هذه المنظمة ، التي انبثقت أثناء كارثة عالمية ، والتي تعكس اليوم عالما متعدد الأعراق ، تستجيب لأفضل غرائزها بادانة الفصل العنصرى في عزم وتكرار . ان سجل دعم حقوق الانسان في العالم هو في الواقع بعيد عن الكمال . ونحن نميل أحيانا الى الانتقائية ، ونفتقر الى العدل ، ولكن ليس هذا فيما يتعلق بالفصل العنصرى ، فهنا تصبح غريزتنا محقة وصادقة .

وما يتعين علينا أن نعلمه مرارا وتكرارا هو أن الفصل العنصرى يرتكب ما يتعدى مجرد انتهاك حقوق الانسان . فهو تحد للأساس الذى تقوم عليه هذه الحقوق . ان بناء مجتمع بأكمله ، كما قامت بذلك جنوب افريقيا البيضاء ، على أساس مبدأ أن الحقوق تقوم على الأصـل العرقى ، أمر يتنافى مع المنطلق الرئيسي للإعلان العالمي لحقوق الانسان . وعند ما ينص القانون وتنص اللوائح على أن الحقوق المدنية السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية للفرد في بلده يحددها

لون جلده ، فان هذا يعد تحديا للقاعدة الاساسية التى عمل المجتمع الدولي لثلاثين عاما على اقامتها ، والتي تتغلغل جذورها في الحضارة الانسانية منذ الأزل . ان العبارة الافتتاحية من ديباجة الاعلان تتحدث عن " الحقوق المتساوية غير القابلة للتصرف لكل أعضاء الأسرة الانسانية " . ان الجملة الأولى من المادة الأولى للاعلان تبين نفس الفكرة الرئيسية على نحو صريح كأساس لما يتبع ذلك : " كل البشر يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق " . ان هذا المبدأ الرئيسي تعارضه جنوب افريقيا بشكل مباشر وأساسي من خلال نظام الفصل العنصرى .

ان المجتمع الدولي يدرك هذا ، بشكل غريزى ، ان لم يكن صراحة ، وهو محق في نبذه المتجدد لهذا النظام . ان العالم المتعدد الأعراق يشعر بحق بخطر حدوث مواجهة بين عرق وعرق داخل أى بلد ، وخطر تخصيص حقوق أساسية على أساس لون الجلد . ان المجتمع الدولي ، وأغلبه من غير البيض ، لا يسمعه الا أن يرفض نظاما سياسيا يجسد تفوق البيض ، ويستبعد ويلحق الظلم بمن هم من غير البيض ، لأن هذا يعد تعديا مباشرا للانسجام العنصرى في كل مكان . ان التحدى يتعاظم نظرا لأن نظام الفصل العنصرى قد نما وتطور بشكل متواز مع الجهود الدولية عبر الثلاثين عاما الماضية للتوصل الى مبادئ حقوق الانسان ، ولضمان قبولها ومراعاتها عالميا . وربما نحتاج الى أن نذكر أنفسنا بهذه الحقيقة ، وأن نذكر أنفسنا بأن نظام الفصل العنصرى هو نظام جديد . فهو لم يكن موروثا ، ولكنه نشأ عن هدف محدد وتطور باطراد عبر الثلاثين عاما الأخيرة .

وهناك الكثير من المجتمعات يتسم تاريخها لسوء الحظ بنوع أو آخر من التمييز . ورغم أن هذا أمر مؤسف فهو عادة يتمثل في تقاليد بالية عنيدة لم يتم التخلص منها بعد . ولكن ليس هذا هو الحال بالنسبة لجنوب افريقيا . فالفصل العنصرى بها قد أقيم على أساس ممارسات تقليدية للعزل أو التمييز العنصرى ، التي سادت في أجزاء كثيرة من هذا الاتحاد . ولكنه كنظام رسمى يستهدف اقامة مجتمع بأكمله من خلال قوانين ولوائح فان الفصل العنصرى يعد بذلك أمرا جديدا تماما . لقد أدخل هذا النظام في عام ١٩٤٨ عندما فاز الحزب الوطنى في الانتخابات التي أجريت للناخبين البيض . وحدث ذلك في نفس العام الذى اعتمدت فيه الأمم المتحدة الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والذي يمثل الفصل العنصرى نقيضه تماما . وعبر السنوات منذ ذلك

التاريخ تطور كل من النظامين في توازن غريب ، وأصبح كل منهما نقيض الآخر ، فخلال ثلاثين عاما تمكن المجتمع الدولي - وان لم يكن بشكل كامل تماما - من أن يصوغ تعريفا أفضل وقبولا أوسع نطاقا لمبادئ حقوق الانسان ، تقوم على المساواة الانسانية . وقامت جنوب افريقيا البيضاء في نفس الفترة بتطوير تفاصيل الشبكة الهرمية لنظام الفصل العنصرى كما لو كانت تهين وتتحدى المبادئ التي كانت الانسانية جمعاء تتقبلها وترفع رايتهما بصورة تدريجية .

وقد تساق حجج مؤداهما أن وصف جنوب افريقيا بالعنصرية أمر ظالم . نعم ان الجنس — أساس للحياة السياسية . ولكنه ليس أساسا لفصل الجنس . فلنبحث هذه الحقائق بإيجاز . ان السكان البيض في جنوب افريقيا يشكلون حوالي ١٦ في المائة ، أي حوالي ٥ر٤ مليون من ٢٨ مليون ، وفقا لتقديرات عام ١٩٨٠ . وهذه الأقلية تتحكم في المجتمع بأسره . وقد فرضت عليه نظاما متشددا للحكم ، وذلك لاقامة موقفها المسيطر والحفاظ عليه . وليس هناك انسان غير أبيض يمكنه أن يعارض ذلك . وليس هناك أي فرد من أغلبية الـ ٨٤ في المائة في ذلك البلد يمكنه أن يصوت أو أن يكون له الحق في أن يرشح نفسه للانتخاب . ان المادة ٤٦ من دستور ١٩٦١ كانت واضحة ولا يزال المبدأ قائما ، وهو :

" ليس هناك شخص مؤهل لأن يصبح عضوا في البرلمان وفقا لهذا القانون الا اذا

كان . . .

" (ج) شخصا أبيض " .

ان السود لا يمنعون فقط من التصويت ، ومن أن ينتخبوا في البرلمان . فمنذ حظرت الاحزاب متعددة الأجناس في عام ١٩٦٨ ، فان السود لا يمكنهم الاشتراك في أحزاب سياسية مع البيض ، بأمل التأثير — حتى ولو بشكل غير مباشر — على هؤلاء الذين يحتكرون وحدهم الحقوق والمزايا السياسية .

لقد تمكن الفصل العنصري من نسج شبكة من التمييز المؤسسي الذي يحدد تقريبها كل جانب من جوانب الحياة اليومية . وقد أضر هذا دائما بالأغلبية الافريقية السوداء . ان التغييرات التي اعترت النظام مؤخرا ، رغم ترحيبنا بها تعد طفيفة نسبيا . ان الزواج والعلاقات الجنسية بين أشخاص مختلفي الأعراق تعد جرائم يعاقب عليها القانون .

ان حرية الحركة داخل جنوب افريقيا محدودة الى حد كبير . وفي تقرير حديث عن جنوب افريقيا أصدرته لجنة دراسة أمريكية أقتبس ما يلي عن خبير قانوني :

"عموما ، يطلب من الافريقي الحصول على اذن رسمي من السلطات للقيام بأية رحلة طويلة داخل الاتحاد . فقانون الأرض يعتبره حرا في الحركة في الحدود القاصرة على محل اقامته فقط " .
وتستطرد الدراسة :

" هناك شبكة معقدة من القوانين واللوائح التي تحدد لسكان الريف الأفارقة الالتزام بمواطنهم القبلية . وتحررهم من ذلك فقط اذا ما استتبع الأمر مصالح البيض في الزراعة والصناعة " .

ومنذ عام ١٩٤٨ نقل حوالي أربعة ملايين من الأفارقة الى مناطق أخرى ضمانا للفصل العرقي . وهناك مليون آخر على الأقل رهن ما يسمى " باعادة التوطين " .
ومن بين اجمالي القوى العاملة في جنوب افريقيا ، التي تبلغ ٩٤ مليون ، نجد ٨٠ في المائة منها من غير البيض ، وحوالي ٧٠ في المائة من السود . ان نسبة النمو المطردة لجنوب افريقيا خلال معظم هذا القرن قد تحققت نتيجة استخدام اليد العاملة السودا الرخيصة . وتصف الدراسة التي سبق أن أشرت اليها هذه الفكرة على نحو بليغ وموجز بـ " الافريقان والعمالة السودا " . الا أن الأفارقة يتعرضون لمساوي اقتصادية من جميع الجوانب . فمعدل دخل الفرد الافريقي السنوي في منتصف السبعينات كان يبلغ زهاء عشر دخل الأبيض . ان البيض أكثر غنى ، ولديهم أعمال أفضل ، وحياتهم أطول من أية مجموعة أخرى في جنوب افريقيا .

ان التعليم للأفارقة أقل مستوى الى حد كبير ، عن ذلك المتاح للبيض . ان المنشآت المخصصة للسود غير ملائمة . وقد بلغ اجمالي انفاق الحكومة على التعليم في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ حوالي ٩٤٠ دولار لكل طفل أبيض ، و ٢٩٠ دولار لكل طفل ملون ، و ٩٠ دولارا لكل طفل افريقي . ونفس النمط ينطبق على التعليم العالي ، فان فرصة تخرج الطفل الأبيض اليوم تعادل ١٠٠ مرة فرصة تخرج الطفل الافريقي . وفي عام ١٩٧٩ كان هناك ٨٠ ألفا من الطلبة البيض ، و ٧ آلاف من الأفارقة مسجلين في الجامعات على أساس الدراسة كل الوقت . وتعكس هذه الحقيقة نسبة ما يزيد عن ١١ الى ١ لصالح البيض . ومن بين ٦ آلاف طالب في جنوب افريقيا في عام ١٩٧٨ ، كان هناك أكثر من ٥ آلاف من البيض . بينما كان عدد الأفارقة ٣٠٦ فقط .

ويمكن للمرء أن يستمر في تقديم هذه الاحصائيات ، وهي تعطي صورة مجتمع نجد فيه مجموعة عنصرية صغيرة ، تحتكر السلطة السياسية والاقتصادية ؛ ونجد فيه أن أساليب التمييز التقليدية قد تدمت ونظمت عبر السنوات الثلاثين الماضية ، وحيث يوجد نظام بيروقراطي معقد قائم على التمييز أنشئ للابقاء على السيطرة . وهو مجتمع نجد فيه أن العرق هو الذي يحدد المصير ، حيث نجد حكومة مكونة من مجموعة عنصرية واحدة تحقق مصلحتها دون أن تسمى مطلقاً الى الحصول على موافقة المحكومين ؛ مجتمع نجد فيه أن عدم المساواة ليس أمراً عرضياً ولكنه سمة أساسية لكل نواحي حياة الانسان .

ومع ذلك ، تقدم حجتان لمواجهة النقد والادانة الدوليين لهذا النظام . الحجة الأولى تزعم أن الهدف الأساسي هو العمل على تحقيق الانفصال العنصري والتنمية المنفصلة ، وليس هذا خطأ أو ظلم في طبيعته ولكنه يتلاءم مع الظروف الخاصة بجنوب افريقيا اليوم . والحجة الثانية ، التي استمعنا اليها كثيرا خلال العام الماضي ، هي أنه يجري الآن ادخال اصلاحات بطيئة ، وأن جنوب افريقيا البيضاء ينبغي تشجيعها في أي حال على التخلي عن موقفها في ناميبيا عن طريق الحوار البناء الذي يتضمن التخفيف من النقد الدولي لنظام الفصل العنصري نفسه . ان هاتين الحجتين تستحقان البحث .

أولا - هل تستطيع جنوب افريقيا البيضاء أن تقول حقيقة أن هدفها هو مجرد الانفصال والتنمية المنفصلة ، وليس التمييز العنصري ؟ . الحقيقة أنها تسير على سياسة اقامة " أوطان " ، رغم أنها تهدو أنها تفعل ذلك بقناعة متناقضة . ان " وطننا " آخر يسمى سيسكاى سوف يمنح قريباً ما يسمى " بالاستقلال " . وسوف ينضم الى ثلاثة أوطان أخرى هي ترانسكاى ، وفندا وهوفوتاتسوانا ، وهذا وضع لا ولن تعترف به الا جنوب افريقيا فقط .

ان هذه الأقاليم ، التي وضعت خطة لانشاء عشرة منها ، هي ، في رأى جنوب افريقيا البيضاء ، مواطن حقيقية لملايين من السود الذين يعيشون في الحضر ، رغم أن أولئك المعنيين من الجائز ألا يكونوا قد رأوا هذه الأقاليم على الاطلاق . انهم يدعون أن السود في الحضر - اذا

ما نقلوا الى تلك الأقاليم - سوف يتمتعون بحقوق كثيرة . انها تتبع منطقا فريبا ذلك أنه ليس من الانصاف أو العدالة حرمان تلك الملايين من الناس من جميع الحقوق في الأماكن التي يعيشون فيها الآن ، وذلك بهسامة لأنهم في يوم ما سوف يتمتعون بحقوق كاملة في المناطق النائية التي تعتمـن جنوب افريقيا البيضاء ارسالهم اليها .

ان النظرية ملائمة تماما ، فهي تقدم مفهوما خفيا للفصل العنصرى . ولكن المنطق والأسلوب يثيران الدهشة . وهي ترقى الى القول بأنه اذا لم يتفق الواقع مع الأيديولوجية فإن ما يحتاجه المرء هو أن يفترض حدوث تغيير في الحقائق في المستقبل دون اعتبار للقيم الانسانية . وحينئذ سيكون كل شيء على ما يرام . ان الاجراءات التي تهدو الآن من أعمال القهر سوف تكون بذلك مبررة وتجد أساسا منطقيا .

ومن ثم ، وعلى سبيل المثال ، اذا كان ١٦ في المائة فقط من السكان الحاليين في جنوب افريقيا من البيض ، وأن هذه النسبة تتناقص ، فليس هناك سبب حقيقي للجزع . وما هو ضرورى فقط هو اهداء رغبة يسرع في تلبيتها برلمان للبيض وحدهم . ان أغلبية السكان من السود - سواء رغبوا أم أبوا - سوف يختفون حينئذ من الخريطة الايديولوجية . ولن يصبحوا من مواطني جنوب افريقيا ، وسوف يصبحون ، بضربة واحدة ، مواطنين " لوطن " بعيد ليست لهم به الا علاقة بسيطة . ان الأمر لا يستدعي تغيير كل شيء دفعة واحدة . ولكن يمكن الآن تهير التمييز العنصرى ، حيث أن هؤلاء المواطنين السابقين لجنوب افريقيا قد أصبحوا ، بضربة واحدة ، غرباء يعيشون خارج ديارهم . كيف يكون الفصل العنصرى اذن ، كما يقولون ، ليس أكثر من انفصال وتنمية متفصلة . ولكن الحقيقة لا تتغير طبعاً . ما هي هذه الحقيقة ؟ وما هي هذه " الأوطان " ؟ انها تشكل حوالي ١٣ في المائة من اجمالى مساحة جنوب افريقيا . ويشكل السكان السود حوالي ٧٢ في المائة . وهناك " وطن " صغير واحد فقط يقع في اقليم متماسك . أما " الأوطان " الأخرى فتتكون من قطع مبعثرة من الأراضي ، وتتفاوت هذه القطع في الحجم ، ويفصلها عن بعضها أراض شاسعة تنتمي الى جنوب افريقيا نفسها .

ان الأراضي في تلك المناطق غالباً ما تكون فقيرة وجرداء ، ولا تتضمن الا القليل جداً من الموارد الطبيعية الوفيرة في جنوب افريقيا . وبصفة عامة فان السكان في هذه " الأوطان " أكثر كثافة من بقية جنوب افريقيا . ومن الطبيعي أنه اذا عاد أولئك الذين سوف ينقلون الى تلك " الأوطان " فان هذه الكثافة سوف تكون أكبر .

هذه هي الحقائق . وهناك حقيقة اضافية أخرى هي أن الملونين ، مثلاً ، يعانون من التمييز رغم أنهم لا ينتمون الى مواطن من الناحية النظرية . ان جميع الحقائق الأخرى بشأن واقع الحياة في جنوب افريقيا تدحض النظرية القائلة بأن الفصل العنصرى في أهدافه يعتبر نظاماً حميداً للفصل بين المجموعات العرقية . ومن الصعوبة أن نرى الآن حتى البيض في جنوب افريقيا يمكنهم أن يصدقوا شيئاً آخر .

ولكن الحجة الثانية التي قدمت مؤخراً هي أن حكومة جنوب افريقيا تسير اليوم في عملية اصلاح تدريجي . وينبغي ألا يضغط عليها كثيراً بينما تسير في هذا الطريق . وعلاوة على ذلك ، يقال ان الاقلال من الانتقاد الدولي للفصل العنصرى يمكن أن يساعد الجهود الرامية الى اقتناع جنوب افريقيا بقبول استقلال ناميبيا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان هذه الحجة تستحق أيضاً بعض البحث . ولكن هل هناك أى دليل واضح على أنها قائمة على أساس سليم؟

عند تقييم الأهداف والدوافع العامة لحكومة جنوب افريقيا ، فان المرء لا يسهه أن يتجاهل العدوانية المتزايدة التي أبدتها ازاء الاضرابات واسعة النطاق التي وقعت عبر حدودها ، وما تحت سيطرتها ، مثل الاضراب الذي بدأ من ناميبيا وامتد الى داخل أنغولا منذ عدة شهور مضت . ان هذه الاعتداءات المسلحة ، في رأينا ، تهدد السلم والأمن الدوليين بالخطر وتأهرك قدرًا ضئيلا من الاحترام للرأى العالى أو لأخطار اندلاع حرب شاملة في المنطقة .

لكن يقال أنه كانت هنالك بعض الاصلاحات داخل جنوب افريقيا نفسها . بالتأكيد ، ان الاصلاح من أى نوع ينبغي تشجيعه اذا كانت مثل هذه العمليات تتم بالفعل . لكن التغييرات يجب أن تكون أكثر من تغييرات سطحية تهدف الى دعم النظام والتهرب من الضغوط الدولية . ان الدليل مازال حتى الآن غير مقنع . وأقتبس هنا من مقال حول جنوب افريقيا صدر في آخر عدد للصحيفة الأمريكية " Foreign Affairs " وقيم الوضع الحالى . ان كاتب المقال يسلم بأن هناك بعض التغييرات ، لكنه يستطرد قائلا :

" ليس هناك أى دليل يوضح أن هناك أى تغيير أساسى في الأيديولوجية العنصرية لهذه الحكومة . . . ان التغييرات الأخيرة يجب أن تقاس على حقائق نظام الفصل العنصرى . ان قوته وبقائه وأيدىولوجيته تظهر في مئات القوانين المختلفة التي تنفذ بآلاف الوسائل المختلفة . ان الاسكان والمدارس والمستشفيات ، ومعظم وسائل النقل بها تميز عنصري صارم . ان السيطرة على أماكن معيشة العمال السود تم تشديدها أخيرا عن طريق فرض غرامات على أصحاب الأعمال الذين يستخدمون أو يخفون عمال غير مسجلين أو عائلاتهم . كل ذلك أصبح يسيطر على حياة السود ويدمر عائلاتهم . ان المعارضة تسحق بعنف ، والعلاقات الجنسية والزواج بين الأجناس المختلفة مازال يعتبر من الأعمال الاجرامية ، والانفاق الحكومى أصبح تمييزيا بصورة مفضوحة " .

هذا بطبيعة الحال رأى واحد ، ولكنه رأى صدر مؤخرا من مراسل قام بتغطية حملة الانتخابات في جنوب افريقيا في أوائل هذا العام . ومع كل ، مازال ينبغي على المرء أن يوفى أى تفسير حقه حتى ولو كان تأثير ذلك يعطى لنظام قمع " وجهها انسانيا " . ولكن الخطر الآن هو أن الحكومة ، تحت الضغط الداخلى ، سوف تتراجع عن تلك التغييرات الطفيفة التي قامت بها .

ان نتيجة انتخابات نيسان / ابريل التي اقتضت على الناخبين البيخي توضح زيادة التأييد داخل الحزب الوطني الحاكم لمن يعارضون التغيير .

اذا كان الأمر كذلك ، فان تخفيف الضغط الدولي الآن لن يشجع على اجراء مزيد من التغييرات ، ولكنه سيجعل من الأسهل بالنسبة لحكومة جنوب افريقيا أن تخضع لجناحها اليميني .

ان الوضع بالنسبة للمفاوضات الأخيرة بشأن ناميبيا لا تبعث على التراخي في اداة نظام الفصل العنصرى . وانها لأخبار طيبة اذا كانت جنوب افريقيا قد بدأت تتبين أنه ينبغي عليها أن تعطي الاستقلال لناميبيا . لكن اذا ما فعلت ذلك ، فانه سيكون وفقا لمصلحتها وحساباتها . ان الضغط الدولي سوف يلعب دورا في هذا الخصوص . ان الاقلال من انتقاد المجتمع الدولي لسياسة الفصل العنصرى ، أو التخلي عن مواقف تم الاعراب عنها بقوة عبر السنوات ، لن يساعد في شيء .

وعلى العكس من ذلك ، فاننا نعتقد أنه في حين نعتزف بأن أى اصلاح مهما كان صغيرا له قيمته ، يجب الابقاء على الانتقاد الدولي ، وذلك بسبب المبادئ الأساسية التي تتعرض للخطر . اننا نعتقد أن هذا الانتقاد يجب أن يقترن ، كلما دعت الضرورة ، بضغط دولي تدريجي على جنوب افريقيا ، ويجب أن يكون ضغطا محسوبا بدقة يؤدي الى تغييرات . ولا تراودنا أية أوهام بأن ذلك التغيير سيأتي بسهولة من جانب نظام راسخ الجذور يقيمه مجتمع لديه شعور تاريخي قوى بهويته ، وخرافة متأصلة بتفوقه العرقي ، وأصبح يشكل جزءا من سكان جنوب افريقيا ، الذين يمكنهم التفكير في أى وطن آخر . اننا نعرف أنه من الصعب التحرك من السيطرة الى القبول ، والمشاركة في السلطة التي كانت حكرا لزمنا طويل . لكن التغيير سيأتي لا محالة . والسؤال الوحيد هو : كيف ، وما الثمن ؟

ان ايرلندا من ناحيتها ، ترى ثلاثة أنواع من الاجراءات نستطيع أن نتخذها :

أولا ، ان مجلس الأمن في ١٩٧٧ سبق أن اتخذ اجراءات بعقوبات محدودة ضد جنوب افريقيا عن طريق فرض حظر على السلاح . واننا نعتقد ان هذا يجب أن يستكمل بتدابير أخرى يتم اختيارها بعناية ويفرضها المجلس وفقا للميثاق وتطبق بالكامل بطريقة تدريجية . وبصفة خاصة فاننا نشعر أن حظر السلاح الحالي يجب أن يتدعم وأن يرصد بعناية وأن تتم متابعته . كما يجب فرض حظر نفط الزاي . كما أن القروض والاستثمارات الجديدة داخل جنوب افريقيا ينبغي أن تحظر .

ثانيا ، سوف تواصل حكومة بلادي مساعدة ضحايا الفصل العنصرى عن طريق مساهمتها السنوية في صناديق الأمم المتحدة الخاصة بالجنوب الافريقي ، واننا نحث الجميع على تأييد وتعزيز هذه الصناديق . ان أهمية تلك الصناديق تم ابرازها في البيان الذى أدلى به الأمس سعادة سفير السويد . واستجابة لندائه أنكر أن حكومة بلادي تعتمزم التقدم بمساهمات تكميلية هذا العام لصناديق الأمم المتحدة الخاصة بالجنوب الافريقي .

ثالثا ، اننا نعتقد ان المجتمع الدولي له دور حيوى يلعبه في مساعدة تلك البلدان في الجنوب الافريقي التي عانت نتيجة للعدوان من قبل جنوب افريقيا ، أو التي بسبب موقعها الجغرافي يقع عليها عبء كبير من التبعية الاقتصادية بسبب جار يكتن لها العداوة . ان إيرلندا سوف تواصل تقديم مساعدتها الانمائية لبعض بلدان المنطقة ، وسوف نواصل دعم أنشطة مؤتمر التعاون من أجل التنمية في الجنوب الافريقي .

هذه هي الطرق التي يمكن أن يستخدمها المجتمع الدولي لكي يساعد على اجراء التغيير . لكن في التحليل النهائي فان المجتمع الدولي لا يمكنه احداث التغيير او ان يقرر كيف يمكن تحقيقه . هذه مسألة ينبغي أن تكون من اختصاص شعب جنوب افريقيا نفسه ، السود والبيض والطنونين . انهم من مواقعهم المختلفة وعن طريق أعمالهم ، هم الذين سيقرون ما اذا كان التغيير سيحدث بطريقة سلمية نسبيا أم بشيء من العنف والمعاناة .

واسمحوا لي أن أختتم حديثي باقتباسين . احدهما من ديباجة دستور جنوب افريقيا لعام ١٩٦١ الذى أصدره البيض في جنوب افريقيا واعتزموا تطبيقه على كل الشعب :

” حيث اننا ندرك الحاجة الى الوقوف متحدين للمحافظة على وحدة وسلامة وحرية بلدنا ، ولضمان المحافظة على القانون والنظام وتعميق الشعور بالرضا وتعزيز الرخاء الروحي والمادى لنا جميعا ”

اننا نعتقد أنه من الواضح أن هذه الاهداف التي أعلنت لا يمكن تحقيقها اليوم الا عن طريق وضع نهاية لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وطالما بقي هذا النظام قائما ، فان هذه الأهداف التي أعلنت في ١٩٦١ لن تتحقق .

الاقتباس الآخر من آخر خطاب أدلى به نيلسون مانديلا قبل أن يذهب إلى السجن مدى الحياة في روهن ايلاند في ١٩٦٤ ، لقد قال في ختام خطابه أثناء محاكمته :

" لقد حاربت ضد السيطرة البيضاء ، وحاربت ضد السيطرة السوداء . ولقد كنت أؤمن بمجتمع ديمقراطي حر يعيش فيه الجميع في انسجام مع تكافؤ الفرص . انه مبدأ أمل أن أعيش حتى أحققه . لكن اذا دعت الحاجة ، فانها فكرة تستحق الموت من أجلها " .

ان وفد بلاوى يحدوه الأمل الخالص في انه مهما كانت عطية التغيير مؤلمة ، فاننا نأمل أن تتحقق فكرة نيلسون مانديلا سريعا في كل جنوب افريقيا لصالح كل شعبها ، حتى لا يضطر هو أو أحد غيره الى الموت لتحقيقها ، وأن يتحرر سريعا هو وأمثاله الآخرون للعمل لصالح كل الشعب في جنوب افريقيا .

هل هذا أمل زائف ؟ ربما . لكن لا يسعنا الا أن نتمسك به كما فعل مانديلا ، وأن نصبى كل جهد دولي لتأييده . ان وفد بلاوى سيحاول أن يقوم بدوره المتواضع في هذا الجهد .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠